

## مفاجئات إنتخابات 10 تشرين الأول 2021 .. ما حصل وما سيحصل ؟



## النظام السياسي الناجح والصالح

من الامور البديهية في أي دولة من دول عالمنا الحالي وجود حكومة فعالة وناجحة ومهابة من قبل الدول الاخرى من ناحية ومن قبل رعاياها من ناحية اخرى ، وهذا الامر يعتمد بالدرجة الاساسية على النظام السياسي السائد والمطبق في الدولة . فالنظام السياسي يلعب دورا هاما في رسم ابعاد المجتمع من حيث الاهداف والمساعي التي تحقق الرفاهية والأمن لإفراد المجتمع والدولة كاملة ، وفي دمج عناصر المجتمع وتكثيفها مع بعضها البعض سعيا لتحقيق المصلحة العامة من خلال تطبيق القانون والسياسة العامة ، ليضمن العدل والمساواة بين افراد المجتمع الواحد .

أن الولاء للوطن ولسلطة الدولة فوق كل ولاء هو ولاء وطني ، اما الولاءات غير الوطنية فهي تفسد الكيان الاجتماعي وتهدد أمن الوطن، فيجب الوقوف بحزم ضد مروجيها . فالحكومة الصالحة نتاج مجتمع صالح والمجتمع الصالح نتاج نظام سياسي صالح ، باصلاح الاساس يصلح البنيان ، فيجب أن تكون سلطة الدولة بيد حكومة صالحة وناجحة ، ليس كل حكومة ناجحة حكومة صالحة ، النجاح يكون بإصدار وتنفيذ القرارات ، بينما الصلاح يكون في التزام الدستور ومبادئ حقوق الانسان في إدارة شؤون الدولة .

ان النظام السياسي الصالح والناجح في العراق هو الذي يراعي خصوصيات المجتمع وينسجم معها ويلتقي مع القواسم المشتركة للتكوينات العراقية المشتركة دون ان يلغى شخصيتها . وهذا يعني ضرورة ان يكون النظام ثمرة التعايش السلمي الاخوي والتآلف بين هذه المكونات . والتنافس السياسي السلمي بين اطياف الشعب العراقي على السلطة وتبادلها بصورة سلمية ظاهرة صحية بحيث يمنح شعورا بالأطمئنان وعدم الشعور بالغبن او الظلم على وجودها ودورها في إدارة شؤون الدولة . فالتنوع والتعدد في المجتمع العراقي فرض تعددا في الحياة السياسية وهو الإطار العام الذي تتحرك داخله المكونات المختلفة للمجتمع العراقي الذي يجمع بينها عقد سياسي يحفظ لكل طرف حريته وأرادته ووجوده على أساس الهوية العراقية لا على أساس الانتماءات الثانوية ، فالغيب ليس في التعددية الاجتماعية سواء على المستوي العرقي واللغوي والقومي والديني ، كما انها ليست سببا في عدم الاستقرار السياسي، كما يشيع البعض وانما الخلل في استراتيجيات النخب الحاكمة وكيفية تعاملها مع تلك التعددية .

ان الاستقرار السياسي يتطلب خطوات حقيقية تعمق الثقة المتبادلة بين السلطة والمجتمع ، وبمشاركة القوى المجتمعية كافة التي تهتم في عملية البناء والتحديث في النظام السياسي بما يخدم المصلحة العامة .

فوجود حكومة صالحة وفعالة ومهابة، ليست خيارا ورغبة، بل هي ضرورة واكثر من ضرورة، وذلك بتشكيل حكومة تتوفر فيها كفاءات ذات رؤية ومنهج وتجرد واخلاص هدفها حل المشكلات دولة تحمي الوطن وتعيد الشعور بالوطنية وتحقيق المواطنة الموحدة والمتساوية لجميع العراقيين وتعني بها « دولة المواطنة الحقة » أو الدولة المدنية التي من المفترض ان توفر الحقوق والحريات للجميع على أسس المساواة وتكافؤ الفرص ، والإقلاع بالبلد من حالة التخلف والفساد والظلم لأن الفساد والظلم يفتتان المجتمع ، تلبي مطالب الجمهور وتنقل البلاد من حالة الاضطراب والارتباك السياسي والارتجال الاقتصادي الى حالة الاستقرار وتحسين احوال الناس .

أو تأتي حكومة توافق (محاصصة) تقسم فيها المناصب بين الكتل والمكونات وتعود البلاد الى العربيع الاول ونقطة الصفر وفي هذه الحال ستكون الحكومة اضعف من سابقتها وستفتشل في مواجهة التحديات الاقتصادية التي تضاهي تحديات الارهاب واكثر، بسبب تذرر الشعب مما يحصل وتنامي القطيعة النفسية والعملية مع الطبقة السياسية ، مع ازدياد الاحباط الاجتماعي والقلق النفسي لمجوهولية المستقبل ، اضافة لما يجري في المنطقة من صراع يؤثر سلبا على البلاد ويساهم في التدخلات الإقليمية والدولية في الشأن الداخلي العراقي .

فالعلاقة بين الشعب والدولة علاقة تعاقدية ، فالشعب يدعم ويساند الحكومة مقابل توفير الحقوق الاساسية الثابتة لكل مواطن في الرزق والسكن والامن ، الالتزام بالتعاقد يكسب ولاء المواطن لحكومته ، أما استغلال المنصب الحكومي لأغراض غير قانونية عمل باطل كالإجراء من العمال العام ، والمحسوبية والمنتسوية وابتزاز المواطن في مؤسسات الدولة ، تخريب ممتلكات الدولة و تعطيل مؤسساتها عن القيام بواجباتها .

ان شرعية أي حكومة تستمد من تمثيل الاغلبية في الانتخابات ومن الالتزام بالدستور و صون حقوق الانسان وحرية التعبير والرأي ، وبالتالي وجود الاحزاب والتيارات السياسية ، ووجود كتلة معارضة حقيقية في البرلمان لنقد اعمال الحكومة دليل على ان النظام السياسي يسير في الاتجاه الصحيح ، وان أي انتهاك لأي فقرة من هذه الفقرات يترتب عليه اسقاط الشرعية .



### المنتدى الديمقراطي العراقي

مجلة دورية

تهتم بشؤون حقوق الإنسان  
ونشر ثقافة الديمقراطية والقانون

### Iraqi Democratic Forum

Periodical magazine Interested  
of Human right, Element of  
Democracy and Law Culture

رئيس مجلس الإدارة

عبد الخالق زنگنه

E-mail :

iraqi\_democratic\_forum@yahoo.com



المنتدى الديمقراطي العراقي  
Iraqi Democratic Forum

### دعوة

ندعو أسرة تحرير مجلة المنتدى  
العراقي جمعيات ونشطاء حقوق  
الإنسان ومنظمات المجتمع المدني  
والقانون لنشر مقالاتهم  
وبحوثهم في المجلة.

## ما بعد الانتخابات سيناريوهات محتملة

### علي الخفاجي



لنعود بالزمن ثلاث سنوات الى الوراء وبالتحديد في آيار من سنة ٢٠١٨، أصدرت المحكمة الاتحادية العليا حينها قراراً بتحديد يوم ١٢ من شهر آيار موعداً لإجراء الانتخابات النيابية، وكانت لهذه الانتخابات أهمية كبيرة لأنها تزامنت مع الانتصارات البطولية لقواتنا

الأمنية على إرهابيي داعش، وبعد شدي وجذب وما إن أعلنت النتائج النهائية من قبل المفوضية العليا للانتخابات ومصادقة المحكمة الاتحادية العليا على النتائج، إلا واشتد الصراع مرة أخرى بعد اشتداده قبل الانتخابات، فحملت التسقيط بين الأحزاب، واتهام أحدهم للآخر بالتزوير والتلاعب وشراء الأصوات وما الى ذلك من اتهامات اعتدنا عليها مع كل انتخابات برلمانية، وعلى الرغم من إعلان النتائج والمصادقة عليها فقد تأخر تشكيل الحكومة وبالتالي تم تحديد عن أول جلسة لمجلس النواب في ٣ ايلول، أي بعد أربعة أشهر تقريباً من موعد إعلان النتائج.

التحديات هي نفسها منذ عام ٢٠٠٥ وهو تأريخ أول انتخابات تشريعية في العراق بعد سقوط النظام، كالفساد والسرقات، ونهب المال العام بالإضافة الى البطالة وكساد السوق والى آخره من معاناة وتحديات مستمرة، بمعنى إنه لا يوجد شيء جديد فكل هذه التحديات وأخرى غيرها هي تحديات مزمنة ومستمرة، يعني أن البرلمان الجديد والحكومة المقبلة على دراية بها، وعليها أن تجد حلولاً لها لا أن تتحجج بالتركة الثقيلة التي خلفتها الحكومات السابقة.

الدقة بالمواعيد من ناحية إعلان النتائج من قبل المفوضية العليا للانتخابات مهم جداً حسب التوقيينات الدستورية، في الانتخابات السابقة كانت المفوضية قد صرحت بأن إعلان النتائج سيكون خلال ٢٤ ساعة من إجرائها، ولكنها لم تلتزم بالتوقيينات الا بعد حين، ما يجعل الحكومة تكون حكومة تصريف أعمال لمدة كذا شهر ومن بعدها يكون التشكيل وبالتالي انعقاد جلسات البرلمان.

السيناريو الأكثر مشاهدة واستماعاً هو الطعن بنتائج الانتخابات، بين جماعة مؤيدة للنتائج وأخرى تطلب إعادة الفرز يدوياً لطعن بنتائج الانتخابات، وهنا يكون الأمر لزاماً على المحكمة الاتحادية ووفقاً للمصلحة العامة إعادة النظر بالطعون والشكاوى بشكل سريع حتى لاتعيد تجارب السنين السابقة من حيث تأخير موعد الحسم.

نعتمد أن موضوع الكتلة البرلمانية الأكبر المكلفة بتسمية رئيس الوزراء ستتصدر المشهد القادم، كما هو الحال في الانتخابات السابقة وستستمر طويلاً وقد تتجاوز الـ ٣٠ يوماً وهي المدة المحددة في الدستور، وبالتالي محاولة الكتل استمالة الأطراف الأخرى لزيادة عددها ومن ثم تشكيل الحكومة، وكما نعتقد أن السيناريو الأكثر تعقيداً هو كيفية اختيار رئيساً للوزراء، هل سيكون رئيساً حزبياً، أم توافقياً أم سيكون مستقلاً يحظى بمقبولية المتظاهرين؟، كل هذا وأكثر سنشاهده في الأيام الآتية.. والله أعلم .

## مرحلة جديدة أم كأخواتها ؟

### د. عبدالواحد مشعل



نظرا لأهمية الزمن في حياة الإنسان الذي لا ينتظر احد، فالذي يمسه به، ويقدم إنجازاً فقد فاز، ومن لا يعي بعاهية القانون الكوني في التغيير والتطور، فقد تأخر عن ركب الحضارة الإنسانية سريعة التقدم والتغير، وإزاء ذلك نطرح تساؤلاً محورياً بعد تعانينا عشر سنة، هل يتحقق حلم العراقيين بالتنمية والاستقرار والرفاهية؟

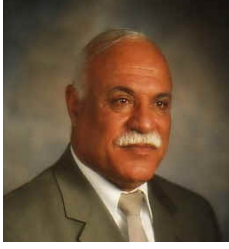
إذ لا يمكن تحقيق النجاح في نهضة أي مجتمع دون إن يكون هناك إسهام حقيقي لمشروع تنموي، يعمل القائمون عليه على توظيف ما تحدثوا عنه في دعايتهم الانتخابية بمسؤولية وطنية في إجراءاتهم التنفيذية، تدفع المجتمع العراقي نحو التطور بعد أن عانى كثيراً من ويلات الحروب والأزمات المتلاحقة خلال تاريخه الحديث.

فمن المنطقي أن تحقيق ذلك يتوقف على توظيف المعرفة في علاج مشكلات وظواهر المجتمع المتفاقمة، وإيجاد آليات صارمة في إيقاف الفساد واسترداد أموال العراق، وفي الوقت نفسه يتساءل الإنسان العراقي اليوم عن مدى توفر الإرادة الحقيقية في الالتفات الى تنمية الداخل، وهو بشرط منهجي ملزم، يساند ويخطط له من مراكز الأبحاث بمختلف اختصاصاتها في بناء قيم جديدة تؤكد النزاهة والخروج من عباءة الانقسامات الفئوية، بغية وضع الحلول المناسبة لإنسان تسيطر على عقله حالة فقدان الأمل، ولعل فهم إشكالية ذلك بشفافية ومراجعة نقدية بناءة تكون بمثابة المفتاح الى عهد التنمية الذي يحلم به الإنسان العراقي، ونجاح هذه الخطوة مرهون بصدق النوايا في المرحلة القادمة، ونجاح ذلك مرهون أيضاً بمراجعة السياسات الداخلية والخارجية، والاتجاه الى التخطيط المحلي للتنمية بكل مفاصلها من خلال ترسيخ ثقافة المواطنة، وإرساء دعائم العمل الوطني، لتبديد مخاوف الإنسان العراقي من تكرار السياسات الماضية التي طالما كانت محط نقد منه، لذا يتطلب من المعنيين بالمرحلة القادمة ترسيخ الثقة بين المواطن والدولة وبلورة قنوات جديدة تولد الإحساس بالأمل في إطار وطني، تقوده حكومة تصطلع بدورها المفترض تجاه ترسيخ مفهوم الدولة وسيادتها، وإن إني توجه جديد بهذا المعنى سيسهم في حل مشكلات المجتمع بتوظيف ثرواته الضخمة في إشباع حاجات الانسان الأساسية، وهو أمر ليس بالهين إذا ما بقيت العقلية المصلحية القائمة على استثمار السلطة والعلاقات الفئوية في تحقيق مكاسب غير مشروعة، ما يتطلب من الجميع فرداً ومجتمعاً ومؤسستاً الأفكار الضيقة، والتفكير بمصلحة دولة محورية تتميز تاريخاً وثقافة وحضارة عن كثير من البلدان تعيش رحلة نهضة وتقدم.

إذن الإشكالية في جذرها مشكلة ثقافية، ما يتطلب من الأسرة والمدرسة ومراكز العبادة، بلورة تنشئة ثقافية واجتماعية ينتج عنها قيم سائدة أساسها الحوار والاعتراف بالآخر والشعور بمسؤولية تجاه بناء مستقبل مجتمع خالي من الانقسام والفساد بلا من قيم فرضت قوتها على السلوك الاجتماعي العام، وبلادك ذلك يتطلب حملة تثقيفية من وسائل الإعلام والقوى المؤثرة في المجتمع، فضلا عن تفعيل عمل مراكز أبحاث، وادوار وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ووزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، وأصحاب مراكز القرار على تحويل قناعاتهم المحلية الى قناعة تتجاوز كل أخطاء الماضي، وبعناية مستمرة وجادة من اجل بلورة مفهوم شامل للوطنية من قبل الجميع، وبخلاف ذلك سيكون الانتظار لمرحلة بمثابة فشل وتراجع، وبما سيفرز متغيرات يصعب التنبؤ بآثارها على الفرد والمجتمع والدولة.

# شرف الكلمة

زهير كاظم عبود



حاجة المجتمع والفترة الزمنية التي تحكمها.

قدرة عضو مجلس النواب وإن كان منضويا تحت كتلة برلمانية او سياسية معينة على الإفصاح عن رأيه، يمثل موقفا شجاعا وتحقيقا لكلمة الشرف التي تحملها امام المصوتين قبل أن يصبح عضوا في مجلس النواب، وأن يدرك بأن التاريخ يسجل له مواقفه الإيجابية ويسجل أيضا عليه مواقفه السلبية وصدته العربي وخضوعه الاعمى لرئيس الكتلة، ان يدرك بان الصوت الانتخابي الذي كتب اسمه انما منحه تفويضا وتخويلا ان يتحدث عنه وباسمه، ليكون بمستوى هذه الثقة والمسؤولية التي تحملها طوعا، وان يبقى مستمعا امينا لأهله ودائرته الانتخابية دون حواجز او حدود، وعلى الجميع السعي لإعادة الاعتبار للعراق المنتهكة سيادته وان يجري تصحيح وترميم وضعه الاقتصادي، وأن تتم إعادة دراسة ما يجمع العراقيين ولايفرقهم، وان يستوعب جيدا ان العراق تراجع في جميع أنشطة الحياة، لأسباب عدة لهذا علينا جميعا ان نتكاتف ونتعاون من أجل ردم الهوة التي تخيفنا ونهدم الجدران التي تحجزنا ونحطم القيود التي تقيدنا، ونحن بأمس الحاجة لأسس تعليمية تبدأ من الصفر وترميم تجاري وصناعي ومالي يعيد العراق الي مكانته التي تليق به.

الكلمة شرف وقبلك قالها الامام الحسين (ع) وقالها جيفارا ولذلك فان القناعة الوجدانية وحساب الضمير مسألة غاية بالأهمية عند عضو مجلس النواب، وهو يؤدي القسم الخاص بعضوية المجلس قبل مباشرته بعمله التشريعي من القلب قبل اللسان.

من أن الحقوق والحريات التي نص عليها الدستور من الثوابت الأساسية للمواطن العراقي مهما كان توجهه، وان التجاوب مع الكتلة او الانقياد لرغبة رئيس الكتلة مع مبدأ فصل السلطات والنظام الدستوري الاتحادي للعراق، يشكل خيانة للشرف وخرقا للضمير وتراجعا عن شرف الكلمة الذي التزم به كلما ولم يتقيد به عمليا.

عليه أن يؤمن بأن المعارضة في المجلس لا تمثل خلافا في الموقف انما موقف جاد يأخذ بالاعتبار مصلحة الشعب من وجهة نظر أخرى، وان التنافس لا يكون في مصالح الكتل والأحزاب السياسية انما بالقدرة على حسن تسير دفة الحكم وتحقيق القوانين، التي تهم حياة الشعب العراقي وتحقيق مصلحته، وألا ينسى مطلقا شرف الكلمة التي سجلها او قالها او كتبها في برنامجه الانتخابي او دعايته في عملية الترشيح قبل الانتخاب، وان يكون دوما بمستوى تلك الكلمة التي تعني الكثير، وأن يدرك أن المرحلة التي انقضت خسر بها العراق من فلذات اكباده من أبناء القوات المسلحة والأمنية والحشد الشعبي ومن النخب الطبية والعلماء والفنانين والقضاة والمحامين والتدريسيين والأطباء والمثقفين الكثير، إضافة الى الفساد الذي انتشر كالسرطان في جسد العراق الجميل، والزمن الذي تراجع فيه الى الخلف في زمن تركض به الشعوب الى الأمام.

عليه ان يكون رصينا واعيا حين يتحدث بالإعلام ويتمتع بشخصية جادة محترما وبمستوى عضوية اعلى سلطة تشريعية، وان يتقبل النقد الهادف، ويدرك ان مشاريع القوانين التي تقدم لهم من مجلس الوزراء تتطلب التدقيق والتمحيص، وألا يتم الاعتماد على غيره من النواب في دراستها ليشكل صوتا ليس له قيمة وأهمية، وأن يتقبل بعقل مفتوح بأن يكون لزميله رأي مخالف لأن الجميع يسعى للتوصل الى قوانين رصينة تليق

انتهت الانتخابات وتم فرز الأصوات وفاز من فاز وخسر من خسر، الذين فازوا بمقاعد مجلس النواب العراقي، كانوا قد قدموا وعودا اغلبها لم تكن من بين مهمات مجلس النواب، المجلس يمثل السلطة التشريعية يختص بتشريع القوانين الاتحادية، القوانين التي تمس بشكل مباشر او غير مباشر حياة الشعب العراقي، فضلا عن مهمة الرقابة على أداء السلطة التنفيذية ومهمات غاية في الأهمية أخرى.

عضو مجلس النواب سيكون اما ضمن كتلة نيابية معينة او انه فعل مستقل عن الكتل والأحزاب، يفترض أن يضع امام ضميره قبل البدء بالجلسة الأولى وقبل أداء اليمين الدستورية مصلحة الشعب العراقي أينما وجدت، مهما كان انتماءه او كتلته او حزبه السياسي عليه ان يضع امام ضميره أنه مسؤول عن المهمة القانونية المناطة بأعضاء مجلس النواب، وعليه ان يرفع مصلحة الشعب وان يكون امينا على استقلال العراق باي شكل كان، وان يكون عند كلمته التي تعني شرفه بصيانة الحريات العامة والخاصة، وان يكون جديرا بتحمل شرف الكلمة بالدفاع عن استقلالية القضاء العراقي، وأن يؤمن بالدفاع عن حرية التعبير عن الرأي والتظاهر السلمي وحرية الفكر والضمير والعقيدة.

عليه ان يدرك ان كل متظاهر يعبر عن رأيه وعن اعتقاده بمظلوميته ينبغي دراسة مطالبه وان تترفع عن الاتهامات والتخوين والتكفير، جميعهم أولادنا واخوتنا واصواتهم ينبغي احترامها ودراستها بتقدير ولا يعقل ان يتظاهر عراقي من دون سبب.

حين يجلس عضو مجلس النواب داخل قاعة المجلس فانه يمثل كل أطراف العراقيين، قومياتهم واديانهم ومذاهبهم وكتلهم السياسية واختلافاتهم، عليه أن يؤمن بأنه يمثل العراق لا يمكن ان يقبده زعيم الكتلة بموقف لا يؤمن به ويخالف التوجه الدستوري،

# مفاجآت انتخابات 10 تشرين .. ما حصل وما سيحصل

أ. د. قاسم حسين صالح



من المحافظات الشيعية.

ومع ان اهم مكسب برلماني تحقق هو انه ستكون فيه جبهتان: جبهة مع الحكومة وجبهة معارضة، تراقب وتعارض لتخلق توازنا سياسيا لم تشهده البرلمانات السابقة. وبافتراض ان التيار الصدري استطاع تشكيل الكتلة الأكبر بصيغة تنوعية، فان اهم المعايير في حصول تغيير هي:

\* ان تعمل الحكومة على اقامة دولة مدنية حديثة تمتلك مقومات حضارية تنقل العراق من حالة التخلف الى حالة التقدم، وان تدرك ان العراق هو احد اغنى عشرة بلدان في العالم ما يعني، انه يمتلك كل المقومات التي تجعل اهله يعيشون بسعادة وكرامة هدرت وافقرت حكوماته ١٣ مليون عراقيا باعتراف وزارة التخطيط.

\* انهاء حالة الخوف والقلق من المجهول والشعور بالأغتراب التي عاشها العراقيون عبر ١٨ سنة، واضطرت الملايين الى الهجرة، وضاعفت حالات الادمان على المخدرات والطلاق.

\* الاستعانة بعلماء وحكماء البلد وتخليص الحاكم العراقي من سيكولوجيا احاطة نفسه باشخاص يقولون له ما يحب ان يسمعه، وآخرين مصابين بالحول العقلي .

\* تشكيل محكمة من قضاة مستقلين لمحاكمة حيتان الفساد باعتماد قانون من اين لك هذا، والاستفادة من تجربة سنغافورة التي اعتمدت عشرة مبادئ في مكافحة الفساد يتصدرها مبدأ (عدم السماح للمفسدين بالتمتع بما حصلوا عليه من مكاسب غير مشروعة وفضحهم بجعل الناس تنظر لهم بوصفهم عارا على المجتمع).

تلك المعايير التي على الحكومة القادمة اعتمادها ليكون التغيير، وبدونها.. ستكون افجع الخيبات!

وسويتوا كاسترو العراق.. لا تترجا خيرا من تيار ديني.

وما حصل تلخصه حقيقتان: حصول تغيير محدود يفترض ان يفتح الباب نحو تغيير ينقل العملية السياسية من سكة المحاصصة الى سكة الدولة المدنية الحديثة،

والثانية: ان نسبة المقاطعيين والعازفين عن المشاركة في الانتخابات كانت بحدود (٦٠٪) ما يعني في التحليل السيكولوجي ان توالي الخيبات اشاع الأحباط والقهر بين العراقيين، واوصل غالبية الستين بالهئة الى ان يقوا في بيوتهم قاعدين.

وسياسيا، كانت قراءة قوى تقدمية مقاطعة لما سيحصل.. غير دقيقة، في مقدمتها الحزب الشيوعي العراقي. وكنا دعونا الحزب الى المشاركة في مقالة موثقة بعنوان (الحزب الشيوعي العراقي مع التحية) نشرت في ١٤ ايلول ٢٠٢١، وقلنا بالنص (ما لم يكن هناك موقف يوحد قوى التغيير ويحظى بتأييد شعبي، فاننا نقترب دعوة الحزب الى كوادره بالتصويت لمرشحين مستقلين يضعف من نفوذ احزاب السلطة في البرلمان ويسهم في التغيير لصالح القوى التقدمية والوطنية، اذ ليس من المعقول ان لا يكون بين أكثر من ثلاثة آلاف مرشحا من هو كفوء و ضد الفاسدين، و بينهم مرشحون من الحزب الشيوعي الكردستاني).

الأهم.. هل سيحصل تغيير في العملية السياسية؟ وما الذي سيحصل ؟

ان تشكيل الكتلة الأكبر في البرلمان هي التي ستحدد شكل التحالفات..وما سيحصل هو ان الخصمين اللدودين (التيار الصدري ودولة القانون) سيتنافسان، وسيكون الحزب الديمقراطي الكردستاني.. بيضة القبان. فاذا استطاع التيار الصدري التحالف مع (تقدم) والتفاهم مع الكتلة الكردية، فانه سينجح في تشكيل الكتلة الأكبر، وسيكون للسيد مصطفى الكاظمي الحظ الأوفر في تشكيل الحكومة الجديدة، غير ان هذه الايام ستشهد مساومات، كثير منها سيكون على حساب الوطن والمواطن، وستعمد الكتل الموالية لإيران الى الطعن بنتائج الانتخابات وقد تكون الفوضى والسلاح سيد الموقف في عدد

المفاجأة الأولى: ان المقاطعيين كانوا على خطأ في تقديرهم ان اجواء الانتخابات ستكون مهددة لحرية الناخب، فيما استطاعت القوى الأمنية التابعة للحكومة تحقيق الأمن الانتخابي وتأمين حرية المواطن في التصويت، وتأكيد رئيسة بعثة العراقيين الأوروبيين.

الثانية: ان المقاطعيين والعازفين كانوا على يقين ان الانتخابات ستكون مزورة، وأثبت الواقع انها المرة الأولى التي كان التزوير فيها يكاد يكون معدوما.

الثالثة: كانت الغالبية من العراقيين ترى ان النتائج محسومة سلفا، واللعبة مكشوفة..فصدمتهم بعكس ما كانوا يرون.

الرابعة: فوز التيار الصدري بفارق كبير عن الآخرين (٧٣) مقعدا، تقدم (٤٣)، دولة القانون (٣٧)، الحزب الديمقراطي الكردستاني (٣٢)، والجيل الجديد (٩)، وفوز ٩٧ امرأة، وخسارة: الفتح التي تضم بدر والعصائب واخرى (١٦)، و قوى الدولة الحكمة زائد النصر (٤) مقعدا.

الخامسة: خسارة غير متوقعة لسياسيين كانوا يحتلون مراكز متقدمة في العملية السياسية. السادسة: فوز مستقلين (٢٠) وتشريعيين (١٥)

وتتعد الأراء بخصوص ما حصل، فهناك من يرى ان نجاح الانتخابات كان شكليا، وانها ليست مفاجئة ان يفوز عدد باصابع اليد وحتى عشرين او ثلاثين، فلن يحصل تغيير ما دام نصف الفائزين او أكثر هم من سراق المال العام، فيما يرى آخرون بأنه كان لابد من تطعيم نظام بريهر ببعض الوجوه الجديدة من أجل اطالة عمر العملية السياسية الفاسدة مع بقاء الكتل والحيتان، وانشاد آخرون بما حصل، فيما علق آخرون بسخرية عراقية:

\* بالمشمس...حتى الهواء راح يسرقونة..من ١٨ سنة لم يثبت ان أحدا من تلك الزمرة نزيه..كلهم فاسدون للنخاع

\* ماكو هجرة لليونان للكعبه بلكت نخلص

\* برازين هل وكت ماترضى بالشحم ادور حبال ظهر

\* يعمي لا تروحون زايد كل واحد حجه كلمتين بالوطنيه انبطحتوا

# من يحدد النتائج الانتخابية؟ المشاركة أم المقاطعة؟!

فارس كمال نظمي



النظام السياسي، وكرههم «الأخلاقي» له. وتشكل الطبقة «الوسطى» جزءاً مهماً من هذه الفئة.

٣- لا أبايون مقهورون منهمكون بمحاولة البقاء على قيد الحياة وبتقليل الشقاء المطبق عليهم. وهؤلاء قد يعلمون أو لا يعلمون أصلاً بوجود الانتخابات، إلا أنهم في كل الأحوال يمتلكون وعياً اجتماعياً بالمظلومية دون أن يمتلكوا اهتماماً معلوماتياً أو تحليلياً كافياً بالسياسة والشأن العام، بل يعيشون أيامهم بوصفها أقداراً تستدعي التسليم والتكيف والبقاء فحسب لا المساءلة والمواجهة والتغيير. ويشكل المحرومون الجزء الأساسي من هذه الفئة.

يبقى السؤال: هل هذه الفئات الثلاثة المفترضة ثابتة في حجمها ووعيتها وسلوكها السياسي؟ أم إنها قابلة ديناميكياً للتقارب فيما بينها وللانتقال المفاجئ والمباغت إلى أنماط أخرى من السلوك السياسي بحكم السياقات الموقفية المستجدة، كالاحتجاج الجماعي أو المشاركة الانتخابية في ظروف جاذبة أخرى؟ وإلى أي حد يمكن للمقاطعين أن يتفقوا مع المشاركين للانخراط في سلوكيات سياسية مشتركة لاحقاً؟

لا إجابة محددة اليوم، لكن المعطى الأساسي لنتيجة الانتخابات الحالية لن يكون بالتأكيد مقتصراً على نسب المشاركين وخياراتهم، بل سيتمدد سريعاً إلى مساحة المقاطعة بما تعنيه من محركات جوهرية قادمة لقاطرة الزمن الاجتماعي..!

وسط التهويل الحالي المبالغ به للاهتمام بنسب المشاركة والفوز، هو أننا لا نعرف شيئاً دقيقاً عن بنية هذه المقاطعة الانتخابية الواسعة وما يمكن أن تحققه من نكوص سكوني سلبي أو فعل إقدامي في قادم الأيام.

ما يمكن قوله أن الناخبين الذين لم يشاركوا يمكن تصنيفهم مبدئياً - واحتمالياً - إلى ثلاث فئات:

١- مقاطعون منظمون ينتمون إلى بعض التنظيمات الحزبية التشريعية واليسارية التي استندت إلى تحليلات



حزبية ترى في المقاطعة نوعاً من المشاركة السياسية الفاعلة للاستثمار في الفضاء الاجتماعي بدل الفضاء البرلماني، ووسيلة لحرمان المنظومة الحاكمة من أي «شرعية» سهلة تريد حصدتها من هذه الانتخابات. كما إن نسبة من الجمهور العام وبعض المثقفين غير الحزبيين تقع ضمن هذه الفئة أيضاً.

٢- عازفون عن المشاركة بتأثير الاعتقاد بأنهم فاقدون للتأثير والتحكم بمخرجات الانتخابات، وأن العملية السياسية ليست أكثر من لعبة معدة سلفاً لتوزيع الأدوار إذ لن تؤثر الانتخابات نهائياً في تحديد قواعد هذه اللعبة. وهؤلاء العازفون يعارضون اهتماماً معتدلاً بالشأن السياسي ولديهم حججهم المنبثقة من مشاعر الاغتراب والإحباط والعدمية والعجز المكتسب ونظرية المؤامرة، فضلاً عن انفصالهم النفسي العميق والواعي عن

بدءاً، هذا المنشور لا يتبنى حكماً للقيمة بشأن «صواب» أو «خطأ» مقاطعة الانتخابات أو المشاركة فيها، بل يحاول توجيه الأنظار إلى المضمون السياسي المحتمل التحقق في حالات المقاطعة الواسعة. فالسؤال المطروح في عنوان المنشور ليس ثنائي الإجابة (مع أو ضد)، بل متعدد الأبعاد والمضامين والغايات، بمعنى متعدد الإجابات بحسب الحالة والسياق. فإذا كان الحديث يقتصر على الجانبين القانوني والفني، فنسب المشاركة وما يختاره الناخبون من ترشيحات (فردية أو قوائمية) هي من تحدد نتيجة الانتخابات الآتية، وهذا أمر مفروغ منه. أما إذا كان الحديث يذهب إلى أبعاد من ذلك، أي إلى النتائج العميقة غير المنظورة، فلا يمكن هنا إهمال نسب المقاطعة، بل تصبح المقاطعة بحد ذاتها هي محور الاهتمام التحليلي والاستشراقي خصوصاً عند ارتفاع معدلاتها التي تترافق في العادة مع الحالات التي يعيد فيها النظام السياسي تسرعته نفسه انتخابياً مع تعديلات ثانوية لا تمس الجوهر إلا بأدنى الدرجات.

وفي الانتخابات «المبكرة» التي جرت قبل يومين، عرفنا تماماً نسب المشاركة (الرسمية وغيرها) ونسب الفوز التي حققتها الكتل والأحزاب والأفراد، ما يوفر مادة معلوماتية قابلة للمقارنة والتفكيك والاستنتاج لمن يريد، وهذا ليس محل اهتمامي في هذا المنشور. أما نسبة المقاطعة الكبيرة التي تراوحت بين ٥٩- ٧٠٪ (حسب المفوضية وتقديرات مراقبين وخبراء)، فلا أحد يستطيع الآن أن يحدد مغزاها السيكيو-سياسي الدقيق وما يمكن أن تفرزه من تطورات في قادم الأيام، وهي نسبة مقارنة لما حدث من مقاطعة في انتخابات ٢٠١٨ التي كانت من بين الأسباب التي قادت إلى انتفاضة البصرة ٢٠١٨ ثم ثورة تشرين ٢٠١٩. ما أريد توجيهه الانتباه له

# شروط تشكيل الحكومة بعد الإنتخابات التشريعية

## محمد عبد الجبار الشبوط



الكتلة النيابية الأكثر عددا ان تدخل في مفاوضات معقدة مع الاطراف الاخرى لضمان اصواتها في جلسة منح الثقة .

ولما كان النظام السياسي قائما على اساس المحاصصة الطائفية، فان المفاوضات سوف تجري بين الفاعل الشيعي من جهة، والاطراف الكردية والسنية من جهة اخرى ، واطهرت التجارب السابقة ان المفاوضات تدور عادة حول تقاسم المقاعد الوزارية ومناصب الدرجات الخاصة في الدولة. وهنا اذكر مقولة رئيس مجلس النواب الاسبق محمود المشهداني التي مضمونها: اذا اعطانا الشيعة حصتنا فلا يهمننا من هو الشخص الشيعي الذي يرشحونه لرئاسة الحكومة. والامر نفسه مع الطرف الكردي.

وهنا يتعين على الطرف الشيعي ان يحسم امره.

وتوجد في الساحة الشيعية ثلاث اطروحات لرئاسة الحكومة، وهي:

الاطروحة الاولى التي تطالب ان يكون رئيس الوزراء صديريا.

الاطروحة الثانية التي تطالب ان يكون رئيس الوزراء حشديا.

الاطروحة الثالثة التي تدعو الى رئاسة المالكي.

ولا يستطيع اي طرف ان يحقق رغبته دون ان يضمن اصوات الاغلبية المطلقة في جلسة الثقة.

وهذا ما سيدفع الاطراف المتنافسة الى عقد تحالفات تضمن لها ما تريد قبل الجلسة الاولى. وهذا مشوار طويل ومعقد سيتعين على الاطراف الشيعية المتنافسة (او المتصارعة؟) ان تقطعه قبل الجلسة الاولى ، ولا يستبعد هذا التحليل حصول اختراقات دولية او اقليمية تطيح به لصالح اتجاه آخر غير معلوم الان كما حصل في الاختراق الذي اوصل مصطفى الكاظمي الى هذا الموقع الخطير.

تنتهي ولاية رئيس الجمهورية بانتهاء دورة لمجلس النواب.. وهذا يعني ان ولاية برهم صالح انتهت في نفس يوم حل مجلس النواب. لكن المادة نفسها تقول: يستمر رئيس الجمهورية بممارسة مهامه الى ما بعد انتهاء انتخابات مجلس النواب الجديد واجتماعه. على ان يتم انتخاب رئيس جديد للجمهورية خلال ثلاثين يوما من تاريخ اول انعقاد للمجلس.. ومن مهامه دعوة مجلس النواب الجديد الى الانعقاد.

الخطوة الثانية : ينتخب مجلس النواب في اول جلسة له رئيسا، ثم نائبا اول ونائبا ثانيا، بالاغلبية المطلقة لعدد أعضاء المجلس، بالانتخاب السري المباشر .

الخطوة الثالثة : ينتخب مجلس النواب من بين المرشحين رئيسا للجمهورية، باغلبية ثلثي عدد اعضاءه، خلال ثلاثين يوما من تاريخ اول انعقاد للمجلس. واذا لم يحصل أي من المرشحين على الاغلبية المطلوبة، يتم التنافس بين المرشحين الحاصلين على اعلى الاصوات، ويعلن رئيسا من يحصل على اكثرية الاصوات في الاقتراع الثاني.

## الشرط الثاني

يتولى رئيس مجلس الوزراء المكلف، تسقية اعضاء وزارته. خلال مدة اقصاها ثلاثون يوما من تاريخ التكليف.

وعند اخفاق رئيس الوزراء المكلف بتشكيل الحكومة في هذه الفترة الزمنية المحددة يُكلف رئيس الجمهورية، مرشحا جديدا لرئاسة مجلس الوزراء، خلال خمسة عشر يوما.

## الشرط الثالث

يعرض رئيس مجلس الوزراء المكلف اسماء اعضاء وزارته، والمعناه الوزاري، على مجلس النواب، ويعد حائرا ثقها، عند الموافقة على الوزراء منفردين، والمعناه الوزاري، بالاغلبية المطلقة، والاغلبية المطلقة تعني نصف عدد اعضاء مجلس النواب الكلي زائدا واحدا، اي 170 نائبا.

وهذا يعني ان على الكتلة التي حصلت على حق ترشيح رئيس الوزراء ان تضمن تصويت نواب آخرين على مرشحها في حال لم يكن عدد نوابها قد وصل الى الرقم 170 فما فوق. وهذا امر لا يتحقق عادة في العراق ، ولهذا سوف يتعين على

حددت المادة ( ٧٦ ) من الدستور العراقي الدائم الشروط التالية لتشكيل الحكومة ، وهي :

## الشرط الاول

يكلف رئيس الجمهورية، مرشح الكتلة النيابية الأكثر عددا، بتشكيل مجلس الوزراء، خلال خمسة عشر يوما من تاريخ انتخاب رئيس الجمهورية. وهنا يتساءل الجمهور عن مفهوم الكتلة النيابية الأكثر عددا، هل هي القائمة التي فازت باكثر الاصوات/ المقاعد في الانتخابات، ام الكتلة النيابية التي تتشكل بعد الانتخابات؟

يجوز الوجهان على النحو التالي :

الوجه الاول: يقوم المرشحون التابعون لحزب ما (والترشيح هذه السنة فردي وليس بالقائمة) باعلان انفسهم الكتلة النيابية الأكثر عددا ويحضرون الجلسة الاولى على هذا الاساس. وهذا ما يمكن ان يقوم به النواب الصديريون اذا تأكد انهم الأكثر عددا. الوجه الثاني: ان يقوم عدد من النواب الفائزين باعلان انفسهم الكتلة النيابية الأكثر عددا اذا تمكنوا من تحقيق ذلك، ويحضرون الجلسة الاولى على هذا الاساس. وعلى اي من الحالتين، فان على رئيس الجمهورية ان يكلف الكتلة النيابية الأكثر عددا بتشكيل الحكومة. وقد يحصل خلاف بين الفائزين حول هذه النقطة، وفي هذه الحالة يتعين على المحكمة الاتحادية ان تحسم الخلاف.

واذا تمكن اي طرف حاصل على العدد الاعلى من المقاعد البرلمانية من اعلان نفسه كتلة برلمانية اكثر عددا في الجلسة الاولى، قبل غيره، فسوف يضمن بالتالي انحصار حق ترشيح شخص رئيس الوزراء المكلف به.

وهذا يعني اننا بصدد سباق في الفترة الواقعة بين اعلان نتائج الانتخابات والجلسة الاولى لمجلس النواب. وهناك عدة خطوات تسبق تكليف شخص ما بتشكيل الحكومة. وهذه الخطوات هي:

الخطوة الاولى : يدعو رئيس الجمهورية الحالي (برهم صالح) مجلس النواب الجديد للانعقاد، خلال خمسة عشر يوما من تاريخ المصادقة على نتائج الانتخابات العامة. وهنا قد يحصل خلاف حول ولاية الرئيس برهم صالح وهل مازالت سارية؟

والجواب في المادة ٧٢ التي تقول:

# الكتلة الأكبر في انتخابات العراق ... والمشاركة الأصغر للشعب

مينا العربي \*



النتائج النهائية. ومن بين أبرز هذه الكتل الكتلة الكردية التي يبدو أنها استطاعت أن تحافظ على مكانها في البرلمان. والتحالف بين التيار الصدري والكتلة الكردية يأتي مع توقعات انضمام رئيس البرلمان العراقي المنتهية ولايته محمد الحلبوسي إليهم مع تقدمه الملحوظ بحسب النتائج الأولية. ولكن هناك قوى أخرى، مثل ائتلاف «دولة القانون» بقيادة رئيس الوزراء السابق نوري المالكي التي تقدمت وستطالب بدورها في الحكومة - وقد تلجأ إلى تخريب العملية السياسية في حال لم تحصل على حصتها من الكعكة السياسية. وبينما على الكتل الخاسرة أن تقوم تقليدياً بدور «المعارضة» في البرلمان من أجل تحسين أوضاع البلاد، إلا أنه جرت العادة أن تحاول هذه الكتل أن تحصل على امتيازات معينة من خلال التعيينات الحكومية وفرض نفسها على حكومة «ائتلافية». إلا أن تقدم الصدر بشكل ملحوظ قد يعني أنه لن يساوم مثل من سبقه في تشكيل الحكومة.

أما العامل الثالث، فهو يدعو لتفاؤل نسبي، إذ للمرة الأولى دخل المستقلون بقوة في الانتخابات ويبدو أنهم حصلوا على عدد غير قليل نسبياً من المقاعد، بالإضافة إلى «الحراك الجديد» الذي يمثل الشباب وبعضاً من المظاهرات. ومع تقدم هؤلاء في البرلمان من المؤمل أن يكون لهم دور في تجديد

المشاركة في الانتخابات قرروا العزوف عن تلك المشاركة. هذه المقاطعة قد تؤدي مستقبلاً إلى نزع الشرعية من العملية السياسية. إلا أن بعثات المراقبة الدولية، وعلى رأسها بعثة الأمم المتحدة، سارعت في الإعلان عن نجاح العملية الانتخابية. ويجب الإقرار بأنه من حيث سلاسة إجراء عملية التصويت وعدم حدوث عمليات تزوير واسعة، على عكس العملية الانتخابية السابقة، وعدم وقوع حوادث أمنية تهدد أمن المواطن والبلاد، كانت العملية ناجحة. إلا أن هذه الجهات الخارجية عليها أن تقرر أيضاً بأن الشعب العراقي سئم من استخدام أصواته لتبرير فشل سياسي وفساد إداري ومالي. وأقرت بعثة الأمم المتحدة في العراق بذلك في بيان عن الانتخابات قالت فيه إن العملية جرت بنجاح ولكن «تدني نسبة المشاركة كان (أمراً) محبطاً للكثيرين».

أما العامل الثاني الذي من دون شك سيؤثر على مسار العملية السياسية هو النتائج الأولية لفرز الأصوات التي تظهر رجل الدين العراقي مقتدى الصدر متصدراً المشهد والفائز الأول من الانتخابات. فبعد ٢٤ ساعة من إقبال مراكز الاقتراع كان التيار الصدري متقدماً بحوالي ٧٣ مقعداً من أصل ٣٢٩ مقعداً في البرلمان العراقي. وبحصول كتلته على هذه الأصوات، وبموجب الدستور، سيكون عليه تشكيل الحكومة الجديدة. وعلى الرغم من تقدمه في الانتخابات إلا أن الصدر لم يحصل على الأغلبية التي تؤهله لتشكيل الحكومة منفرداً، لذا عليه تشكيل الحكومة بناء على تحالفات قد تم رسم ملامحها قبل الانتخابات وستتبلور بناء على

يدخل العراق مرحلة جديدة اليوم بعد انتهاء خامس دورة انتخابية في البلاد منذ حرب ٢٠٠٣. وبعد ٢٤ ساعة من انتهاء عملية الاقتراع، ما زالت النتائج النهائية للانتخابات غير معروفة، ولكن ظهرت ثلاثة عوامل أساسية ستحدد مسار العملية السياسية في العراق. أولاً، شهدت عملية الانتخاب أقل نسبة مشاركة من قبل الناخبين، في مؤشر واضح على رفض غالبية العراقيين للعملية السياسية الحالية التي لم تلب أبسط متطلبات الشعب. وبينما كانت القوى السياسية تناشد العراقيين الخروج والتصويت من أجل التغيير، يبدو أن غالبية العراقيين أتوا مقتنعين أن التغيير لن يأتي من نفس الدائرة السياسية المستفيدة من الفشل السياسي. المقاطعة هي عملية احتجاج واضحة من الشعب الذي لا يريد أن يلعب دوراً في إضفاء الشرعية على عملية تخدم مصالح الأحزاب والسياسيين لا مصلحة البلاد.

وبينما أعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق أن نسبة المشاركة في التصويت هي ٤١ في المائة، إلا أنها في الواقع أقرب إلى ٣٤ في المائة. فالمفوضية تحسب نسبة المشاركين من بين الناخبين العراقيين المسجلين للانتخاب، بينما المعيار الأنسب هو مقارنة عدد الذين أدلوا بأصواتهم مع من يحق له التصويت في العراق - أي كل من يحمل الجنسية العراقية وبلغ من العمر الـ ١٨ عاماً. في هذه الحالة، تكون النسبة أقرب إلى ٣٤ في المائة، أي يقدر تعداد العراقيين البالغين بـ ٩,٧ مليون، وتشارك ٩,٧ مليون عراقي فقط في الانتخابات.

ثلاثا العراقيين الذين يمكنهم



## استرداد الأموال العراقية

### بشير خزعل



لا يمكن إعطاء أرقام دقيقة عن حجم الأموال المهربة في زمن النظام السابق أو الحالي، لكن تقديرات شبه رسمية بينت أن إجمالي الأموال المغتربة للعراقيين تشير إلى نحو 10 مليارات دولار في محفظة مالية متنوعة بين الأجنبية والمستثمرة.

ورغم المحاولات الخجولة التي دعت إلى ملاحقة سراق المال العام ممن هربوا أموالاً طائلة إلى خارج البلاد من خلال استغلالهم لمواقع وظيفية مختلفة في المؤسسات الحكومية. بعد العام 2003، لم ينجح أي مسعى من تلك المحاولات التي ظلت في حدود التداول الإعلامي. فالمشكلة ليست من السهولة في بعض جوانبها الفنية والقانونية. وتحتاج إلى تنسيق عالي المستوى ما بين الحكومة العراقية وباقي الدول التي تخزن فيها تلك الأموال.

في العام 2020 اصدر مجلس الوزراء العرب دراسة عن كيفية استرداد الأموال العراقية المنهوبة عن طريق الإجراءات والوسائل المتاحة. وفي منتصف شهر أيلول الماضي عقد في بغداد مؤتمر استرداد الأموال المنهوبة بالتعاون مع مجلس وزراء العدل العرب التابع لجامعة الدول العربية.

ولا يخفى وجود رغبة لدى الجميع في ترجمة هذه الدراسة إلى عمل حقيقي. يحاكي التجارب العربية والدولية في محاربة الفساد واسترداد الأموال المنهوبة والاستفادة منها. في إعادة إعمار العراق.

حتما ان المؤتمر يهدف إلى تنفيذ برنامج عمل للبحوث القانونية والقضائية وبقرار من مجلس وزراء العدل العرب. الذي يسعى إلى تحقيق الأهداف الفرعية. بعرض أوراق علمية لتجارب وممارسات الدول في استرداد الأموال المغتربة والمنهوبة بالفساد.

من خلال الخروج بتوصيات تهدف إلى تفعيل بروتوكولات التعاون العربي لاسترداد تلك الأموال. هروب رؤوس الأموال. قضية يصعب تقديرها وتحتاج إلى كيان قانوني متكامل من خلال إقامة دعاوى في المحاكم العراقية ونقلها إلى المحاكم الأجنبية وفقا للقانون الدولي. ولأجل إغلاق تلك الأبواب المدمرة للاقتصاد الوطني، وبالرغم من كلفتها العالية ماديا.

لا بد من مواصلة الطريق بإقامة الدعاوى من أجل قطع دابر الجريمة والاعتداء على المال العام لملاحقة عمليات تهريب الأموال وإعادتها إلى العراق بشكل قانوني. اما الحديث عن إعادة الأموال المغتربة كإيداعات ومخدرات في أسواق البلدان المختلفة.

فهي بحاجة إلى تشريعات قوية تستهدف شريحة رأس المال المغترب وتحظى بالرعاية الخاصة من الحكومة العراقية. ومن دون أي قيود تفرضها الدولة. من خلال فتح نوافذ إيداع وادخار، خصوصا وان عدد المغتربين من أصول عراقية في الخارج يقدر بقرابة 10 ملايين شخص.

العملية السياسية، وهم يعتبرون الأقرب إلى الشارع العراقي.

وبينما تظهر ملامح المرحلة المقبلة إلا أن هناك أسابيع تفصل العراق عن تشكيل حكومته الجديدة. إن لم تكن أشهراً، فتدخل البلاد الآن مرحلة المفاوضات بين الأحزاب. وهذه هي المرحلة الخطرة، التي قد تؤدي إلى مساومات تضر بالمصلحة العامة مقابل مصالح ضيقة. وهذا ما جعل الكثير من العراقيين ينتقدون العملية السياسية برمتها. والتحدي أمام الصدر وغيره من الذين فازوا في الانتخابات أن يراعوا المزاج العام في البلاد ويبدلوا جهوداً لسد الفجوة مع الشعب.

وبالطبع هناك تساؤلات عن مصير رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي، الذي كان مسؤولاً عن الإعلان عن انتخابات مبكرة لإرضاء الشارع العراقي، ولكن بالمقابل قاطع الشارع الانتخابات لأنها لم تأت ضمن عملية إصلاح شاملة تجعله من الممكن تصحيح المسار السياسي. ومن اللافت، أن رئيس الوزراء العراقي الذي طالب الشعب بالتصويت لم يقم بترشيح نفسه للانتخابات. وهذه هي المرة الأولى منذ إسقاط نظام صدام حسين لا يكون فيها رئيس الوزراء منتصياً لحزب أو مرشحاً للانتخابات. وبينما يقول منتقدو الكاظمي إن عدم مشاركته في الانتخابات أضعفت حجته في تشجيع العراقيين على المشاركة في عملية الاقتراع، يعتبر مؤيدوه عدم مشاركته دليلاً على التزامه عدم استغلال سلطته للفوز بالانتخابات. وعدم الانتماء لحزب معين يعني أن الكاظمي قد يطرح على أنه مرشح توافق لتشكل الحكومة المقبلة في حال فشلت الأحزاب الفائزة بالانتخابات في اختيار شخصية لتشكيل الحكومة من بين النواب الفائزين. هذا رهان الكاظمي ولكنه يعتمد على الافتراض بأن الصدر لن يصر على مرشحه أو أن يفشل في إقناع حلفائه بأن مرشحاً من التيار الصدري أفضل من الكاظمي في تحقيق أهدافهم. من غير المعروف ما إذا كان الكاظمي سيقفز بالرهان ولكنه على الأقل يستطيع أن يقول بأنه أوفى بوعديته بإجراء انتخابات مبكرة وعدم المشاركة في الانتخابات. والباقي سيعتمد على الكتلة الأكبر. ومراعاة المشاركة الأصغر للناخبين.

\* عن صحيفة الشرق الأوسط

تذكير من منظمة  
اومرك / المانيا بموعد  
مؤتمرها الحادي عشر



الزميلات والزملاء الاعزاء  
اعضاء منظمة اومرك  
المحترمين .  
تحية طيبة ..  
يسرنا دعوتكم لحضور  
مؤتمر ( اومرك ) في مدينة  
هامبورغ يوم السبت ٣٠ / ١٠ /  
٢٠٢١ الساعة الواحدة ظهراً .

## ماجدة البابلي عن الامانة العامة لاومرك

### جدول عمل المؤتمر:

- ١- الافتتاح بوقوف دقيقة  
حداد على ارواح شهداء  
الحركة الوطنية العراقية.  
٢- مقطوعات موسيقية  
يقدمها الموسيقار العراقي  
الوطني : علي شبلي  
با لمنا سبة .  
٣- تقرير اومرك عن حالة  
حقوق الانسان في العراق.  
٤- التقرير المالي. ومناقشة  
عامة وقرارات وتوصيات.  
٥- فترة شبابي وقهوة  
ودعاية انتخابية.  
٦- انتخاب الامانة العامة  
الجديدة....  
٧- الكلمة الختامية وانهاء  
اعمال المؤتمر الحادي  
عشر...  
٨- فترة عقد المؤتمر هي:  
من الساعة الواحدة  
والنصف ظهرا حتى الساعة  
الخامسة والنصف مساء....  
ملاحظة:  
الرجاء اخبارنا عن رغبتكم  
بالحضور والمساهمة في  
اعمال مؤتمر اومرك..  
ونحن في انتظاركم ومرحبا  
بكم....

## تصريح اعلامي لهيئة الدفاع عن اتباع الديانات والمذاهب في العراق حول نساء الدواعش من مخيم الهول الى اوربا



هيئة الدفاع عن اتباع الديانات  
والمذاهب في العراق  
COMMITTEE FOR DEFENDING RELIGIOUS  
AND ETHNIC GROUPS IN IRAQ

تتابع الامانة العامة محاكمات نساء الدواعش من دول اوربية المتواجبات حاليا في مخيم الهول في سوريا ومحاولات كثيرة ومكثفة بنقلهن من مخيم الهول الى دولهن في اوربا وبصورة سريعة في عدة دول اوربية، حيث هناك اتفاق بين الدول الاوربية والاتحاد الاوربي في محاكمة كل من ساهم في الانتماء او التمويل والترويج لتنظيم داعش وان كانت الاغلبية الحاكمة في اوربا تسعى الى اجراء محاكمات جنائية دولية في مناطق تعرضها الى هجوم داعش وتحت اشراف دولي

للمعلومة تم خلال شهر سبتمبر العاظمي ٢٠٢١ عودة ٨ نساء و٢٣ طفل الى المانيا، ٣ نساء و١٤ طفل الى الدنمارك، في السويد تم اعتقال ٣ نساء و١٦ طفل من مطار ستوكهولم ليتم محاكمة النساء لانتماهن الى تنظيم داعش، اما الترويج هناك امرأة واحدة تم اعتقالها فور وصولها من اجل محاكمتها .

وللمعلومة منذ ٢٠١٨ تقدمت بعض نساء الدواعش حاملات الجنسية الهولندية المقيمت في مخيمات شمال شرقي سوريا طلب العودة الى هولندا، وتقديمهن الى المحاكم الهولندية لينلن جزائهن، وتم تأجيل جلسات المحاكمة بحقهن عدة مرات، وهذا يعني يجب ان يكون هناك موعد نهائي للمحاكمة بعدها يتم غلق ملف ٢٣ قضية مقامة ضد نساء الدواعش حاملتي الجنسية الهولندية رغم مطالبة المحكمة معرفة سبب رفض الحكومة الهولندية استقبال تلك النساء، كان مبرر الحكومة الهولندية في امتناعها عن قبول عودتهن حجة انهن يشكلن خطرا على الامن الوطني.

اننا في الامانة العامة لهيئة الدفاع ننشر هذا التصريح الاعلامي بغية توجيه انظار المجتمع الدولي والعربي والاسلامي واعلام ضحايا جرائم داعش من المسيحيين السريان الكلدان الاشوريين واليزيديين والكاكائيين والشبك والتركمان والكورد والصابئة المندائيين الى اجراءات الحكومات الاوربية لنساء الدواعش واحتمالية نجاتهن من اي محاكمة في حالة مفاطلة الدول في استقبالهن ومحاكمتهن وقد يؤدي ذلك الى حصولهن على حريتهن رغم حجم الاعمال الاجرامية التي قمن بها .

ونستفسر ماذا سيكون مصير الداعشيات من دول غير اوربية من الدول العربية والافريقية والشيشانية وغيرها من سيحاكمهن واين ستكون محاكمتهن وهل ستوافق الدول التي لم تبدي مواقفها السلبية من جرائم داعش على محاكمة الداعشيات الحاملات لجنسية هذه الدول . اننا اذا نثر هذا الموضوع في هذا الفترة الزمنية ندعو منظمات الحقوقية والامم المتحدة وخاصة المؤسسات ذات الصلة المباشرة بالابادات الجماعية دراسة هذه المواقف وانصاف حقوق الضحايا وحاسبة المجرمين وفق القوانين المرعية .

وفي نفس الوقت نشير الى ضرورة تاسيس محكمة متخصصة بأعمال جرائم داعش في العراق او في اي دولة يتفق عليها المجتمع الدولي بغية نيل مجرمي داعش ونسائهن المحاكمات القادلة وتثبيت جرائمهم وفق قوانين ولوائح جرائم الابادة الجماعية لاتباع الديانات في العراق و سوريا علما ان اقليم كوردستان وبرلمان الاقليم كانا قد اقترحا واقرا تاسيس محكمة متخصصة بجرائم داعش ولكن للدسف ان مجلس النواب العراقي رفض هذا المقترح .

٢٠٢١ / ١٠ / ١٤ الامانة العامة لهيئة الدفاع عن اتباع الديانات في العراق

## بيان للمرصد السومري لحقوق الإنسان بالكشف الفوري عن الناشطة الدكتورة ايناس محمد



Summerian Observatory for Human Rights  
المرصد السومري لحقوق الإنسان

في تصريح لوالد الدكتورة ايناس محمد ، أكد يوم الثلاثاء ١٣ / ١٠ / ٢٠٢١ اختفاء ابنته ايناس محمد اختفت بشكل غير معتاد، وأن هاتفها مغلق منذ اختفائها.

إننا في المرصد السومري لحقوق الإنسان نتابع بقلق استمرار غض الطرف عن الكشف عن قتلته نشاط الحركة الاحتجاجية ومن تعرض لهم بالرصاص الحي وبالاستهداف المتعمد المقصود من مناطق اشتباك أكثر من قريبة وشاهدة على الاحتكاك المباشر مع استمرار جرائم التصفيات الدموية الوحشية من اغتيال وتقتيل واختطاف وإخفاء قسري وتغييب وتعذيب واغتصاب... كل تلك الجرائم المفضوح من يقف وراءها حي الانفلات الأمني واستشراء السلاح المنفلت و سطوة الميليشيات على الأحياء والضواحي بل حتى استعراض القوة في المنطقة الخضراء التي يُفترض أنها محصنة..

اليوم تختفي ناشطة نسوية وطنية كانت من أبرز نشاط الحركة السلمية الاحتجاجية لثورة أكتوبر هي الدكتورة ايناس محمد، إننا نضع اليوم شاهداً آخر أمام الحركة الحقوقية العراقية والعربية والعالمية وأمام المنظمات الدولية المعنية كي تقف بجانب الشعب العراقي في ظروف يفرض فيها تحالف الميليشيات المسلحة سطوتها .

إننا إذ نتضامن مع المغيبة المختفية على غير العادة لنطالب بتحقيقات أممية متخصصة لأن الحكومة مازالت لم تفعل أكثر من وعود وهمية أو لفظية جوفاء لأنها غير قادرة على الوفاء بواجباتها القانونية..

إن القضية الحقوقية اليوم أكبر من قضية خروقات وجرائم جنائية فردية فهي جرائم تتسم بالطابع الجمعي التصفوي من نمط جرائم ضد الإنسانية ، وأشرتكت بتنفيذ جرائم عدوان وتعمل على تمزيق البلاد..

ليعلو الصوت الحقوقي أولاً وكل التضامن مع الناشطات والنشطاء ومع الشعب العراقي .. النصر للشعب العراقي وحقوقه وحرياته وليعيش بأمن وأمان وسلام كما يتطلع في استعادة مسيرة البناء والتنمية والتقدم حراً كريماً .

المرصد السومري لحقوق الإنسان هولندا

٢٠٢١ / ١٠ / ١٣

## بمناسبة الذكرى (22) لتأسيس الجمعية العراقية لحقوق الانسان تجدد مساعيها لدعم الحقوق المشروعة للشعب العراقي القدير



بمناسبة الذكرى (٢٢) لتأسيس الجمعية العراقية لحقوق الانسان في الولايات المتحدة الأمريكية تجدد مساعيها لدعم الحقوق المشروعة للشعب العراقي القدير، وتدعو كافة القوى والفعاليات والمؤسسات المدنية العراقية للعمل على التحرر من التدخلات والهيمنة الإقليمية في الشؤون الداخلية من اجل تحقيق حلم العراقيين في الحرية والكرامة الى جانب توفير مستلزمات الحياة الأساسية كالرعاية الصحية والتعليم والخدمات الضرورية والقيام بتوفير فرض العمل واستتباب الامن وحصر السلاح المنفلت من الجماعات المسلحة والافراد.

والجمعية العراقية لحقوق الانسان في الولايات المتحدة الأمريكية ( ) جمعية طوعية غير حكومية مستقلة وتهدف الى تعزيز العدالة الاجتماعية والمساواة بين المواطنين العراقيين في ظل المواثيق والعهد الدولية، وفق دستور عراقي فاعل، وتدعو إلى إلغاء كافة الانتهاكات المتعلقة بالحقوق والحريات العامة، وتطبيق معايير حقوق الانسان، وترصد الانتهاكات والخروقات التي يتعرض لها الافراد، الى جانب اصدارها البيانات والتقارير الدورية بذلك .. كما تقوم بتنمية قدرات الناشطين والعاملين في منظمات المجتمع المدني والمؤسسات العامة من خلال إقامة الورش والمؤتمرات والندوات في المجالات المختلفة لتحسين قدراتهم لمواجهة التحديات .. والجمعية عقدت ثمانية مؤتمرات انتخابية منذ تأسيسها في ١٠ / أكتوبر / ١٩٩٩ ولغاية الآن فضلاً عن اقامتها العديد من المحاضرات والورش واللقاءات الى جانب اصدارها العشرات من التقارير والبيانات الخاصة في مجال حقوق الانسان .. وتسعى الى التواصل الهادف مع جميع الاطراف المحلية والإقليمية والدولية للنهوض بالواقع العراقي، حيث يحتاج البلد الى العديد من الإصلاحات الجذرية لتحسين بنيته التحتية، وتقديم الخدمات الأساسية، وإنهاء العقبات التي تواجه التنمية والتعليم والامن.

ويقده المناسبة تأمل الجمعية العراقية من البرلمان والحكومة العراقية المقلبة التي مناهضة كافة أشكال العنف والتطرف والفساد واحترم قيم حقوق الإنسان والسلام للحد من الانتهاكات والتجاوزات وعمليات القتل والخطف والتغييب، والانطلاق بالإصلاحات العامة في الدولة والمساهمة الحقيقية والجادة في تعزيز سلطة القانون في البلاد.

الجمعية العراقية لحقوق الانسان

في الولايات المتحدة الأمريكية

٢٠٢١/١٠/١٠

# اللاجئون وغابات أوروبا الحصينة المتجمدة

جوي نويمير



ومؤخراً انتقد لي فرنسيسيك ستيرجوسكي، عضو البرلمان البولندي من حزب التحالف المدني المعارض، الصور التي أظهرته يتخطى جنود حرس الحدود لتسليم حقيبة مليئة بالإمدادات إلى اللاجئين بمنطقة «أوسنارز غروني» والتي تصدرت عناوين الصحف في أغسطس (آب). وأثار تصرفه ردود فعل يمينية ساخرة على وسائل التواصل الاجتماعي، وكذلك تصريحات مؤيدة. استطرذ قائلاً، «في الوقت الحالي، تسيطر الحكومة على القصة. لذلك يجب أن يكون لنا رد قوي».

لا وقت لنضعه، فقد توفي بالفعل خمسة أشخاص على الأقل، وفقاً لمسؤولين بولنديين. لكن بيوتر بيستريانين، رئيس مؤسسة أوكاليني، وهي جمعية خيرية بولندية للاجئين تحاول مساعدة الأشخاص العالقين على الحدود، أخبرني أن الرقم الحقيقي غير معروف وربما أعلى من ذلك، واستشهد بحالة صبي يبلغ من العمر ١٦ عاماً من العراق اتصلت عائلته بأوكاليني بعد إعادتهم إلى الغابة. كان الصبي يتقيأ دماً وقت الاتصال، وفي الصباح علمت الجمعية أنه مات. وقال بيستريانين إنه مع انخفاض درجات الحرارة، قد يموت عدد أكبر بكثير.

في كتابه «غرائب على بابنا» الذي كتبه خلال أزمة ٢٠١٥ - ٢٠١٦ قال زيجمونت بومان، عالم الاجتماع البولندي والمحارب المخضرم في الحرب العالمية الثانية، إن الحدود العسكرية ما هي إلا رد مظل على الضيوف غير المدعوين. وكتب أن الحل الوحيد للخوف هو استبدال العداء بواسطة الضيافة، وإظهار أشكال التضامن التي تعترف بتراپطنا كبشر. لكن بومان، الذي توفي في عام ٢٠١٧ لم يعيش ليرى أماله تتحقق.

وبدلاً من ذلك، ومع إبعاد المزيد من الأشخاص الذين نزحوا بسبب النزاعات المسلحة وتغير المناخ بسبب نشاطات الدول الأكثر ثراء في العالم، بات اللاجئين عالقين في غابات أوروبا. ويبدو مصيرهم وكأنه هاجس مظلم لمستقبل موجود هنا بالفعل.

الاقترب مسافة ثلاثة كيلومترات من المنطقة الحدودية. لا تكتفي بولندا بالتعليم الإعلامي، فهي أيضاً، بشأن ليتوانيا المجاورة، التي تقيم سياجاً على طول الحدود. وتبنيها لهذا الموقف، فإن الحكومة البولندية تحذو حذوها. ففي عام ٢٠١٥ وفي ذروة الأزمة، ادعى زعيم «حزب القانون والعدالة» اليميني المتطرف، ياروسلاف كاتشينسكي، أن اللاجئين المسلمين يحملون الطفيليات. وبعد ركوب موجة الخوف الشعبي لتحقيق النجاح الانتخابي، نفذ الحزب أجندته المناهضة للمهاجرين ورفض قبول حصص اللاجئين التي حددها الاتحاد الأوروبي. وانضمت إليها جمهورية التشيك والمجر، حيث شرع رئيس وزراءها، فيكتور أوربان، في بناء جدار على حدود المجر مع صربيا وكرواتيا.

في «أوروبا المحصنة»، يعتبر السياج هو الوضع الطبيعي الجديد. فخلال السنوات الخمس الماضية، دفع التكتل تركيا وليبيا لإبعاد المهاجرين وقام بدوريات في البحر الأبيض المتوسط، بينما أقامت دول أعضاء مثل النمسا واليونان وبلغاريا تحصينات حدودية جديدة. يعمل الاتحاد الأوروبي حالياً على إبرام صفقة مالية مع جيران أفغانستان لمنع الفارين من «طالبان» من القدوم إلى أوروبا. إن عمليات الإعادة العنيفة للحدود شائعة بشكل متزايد، وهي إجراءات غير قانونية يقول النقاد إنها مدعومة من قبل وكالة الحدود التابعة للكتلة (فرونتكس). والرسالة هنا واضحة: يجب إبعاد الوافدين الجدد بغض النظر عن التكلفة.

ويعبر المسؤولون الأوروبيون على أن مثل هذه السياسات ضرورية، حيث قالت إيلفا جوهانسون، المفوضة الأوروبية للشؤون الداخلية، في أواخر سبتمبر (أيلول) إن الكتلة يجب أن «تقف معاً لحماية حدودنا الخارجية». ولكن ما هو نوع السياسة التي يوفرها الاتحاد الأوروبي؟

في ٢٧ سبتمبر، عقدت وزارة الداخلية البولندية مؤتمراً صحافياً اتهمت فيه اللاجئين بالإرهاب، والزوفيليا (سوء معاملة الحيوانات)، والاعتداء الجنسي على الأطفال. وكدليل على ذلك، قدمت عرضاً لصور يفترض أنها مأخوذة من الهواتف المحمولة للمهاجرين، والتي تضمنت صوراً لقيام منتسبي «تنظيم داعش» بجز رؤوس ضحاياهم، وكشف الصحافيون أن هذه اللقطات جاءت من الإنترنت، لا من هواتف المهاجرين.

في الغابة البدائية الشاسعة الواقعة بين بولندا وبيلاروسيا، ترمى الثور الأوروبي يرمى تحت الأشجار القديمة إلى جانب اللاجئين الذين بدت عليهم أعراض وهن ظاهرة بسبب البرد والجوع.

الوافدون الجدد - من دول مثل العراق وأفغانستان وسوريا ونيجيريا والكاميرون - لديهم قصص مختلفة، لكنهم يواجهون مأزقاً مشتركاً. فقد قاموا جميعاً بشراء رحلات جوية إلى مينسك بيلاروسيا مع وعد بأن يتم نقلهم إلى الاتحاد الأوروبي، لكن الحال انتهى بهم في الغابة. ترك المهاجرون للتجول في الغابة في درجات برودة متجمدة عند الحدود مع بولندا. لكن المشكلة تتجاوز بيلاروسيا، إذ إن الحكومة البولندية التي قدمت نفسها على أنها حامية الأمة من الغزو رفضت دخول المهاجرين، وفي بعض الحالات، دفعتهم دفعا إلى العودة إلى الغابة.

بعيداً عن إثارة السخط، يحظى نهج بولندا بدعم الاتحاد الأوروبي، فهو تكرر لما كان الاتحاد يفعله على مدى السنوات الخمس الماضية. ولتجنب تكرار أزمة المهاجرين في ٢٠١٥ - ٢٠١٦ عندما لجأ أكثر من مليون شخص إلى أوروبا، حاول الاتحاد عزل القارة عن أي تدفق جديد للاجئين. لكن هذه الجهود التي غالباً ما كانت قاسية ووحشية باءت بالفشل. ففي أعقاب استيلاء «طالبان» على أفغانستان، ومع استمرار الاضطرابات في جميع أنحاء العالم، سيتوجه المزيد من الناس إلى أوروبا، وما قد حدثت أزمة المهاجرين الجديدة.

فمع اختناق الطرق الجنوبية، أصبحت الحدود الشرقية للكتلة نقطة دخول رئيسية. ومنذ أغسطس (آب)، كان هناك آلاف المحاولات لعبور الحدود البولندية خارج نقاط التفتيش الرسمية. وهي مهمة محفوفة بالمخاطر: فلما يقرب من شهرين، حوصرت مجموعة من ٣٢ شخصاً من أفغانستان بالقرب من قرية «أوسنارز» غورني الحدودية البولندية. هؤلاء الأفغان يتلقون حصصاً غذائية ضئيلة وهم محرومون من المياه العذبة، ويفقدون ما تبقى من قوتهم ويكافحون من أجل التحرك، وفقاً لعمال الإغاثة.

كانت استجابة بولندا قاسية، حيث تجاهلت الحكومة حكماً أصدرته «المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان»، وهي كيان منفصل عن الاتحاد الأوروبي، لتوفير الطعام والملابس والرعاية الطبية. وإعلان حالة الطوارئ، منعت المحكمة الصحافيين وعمال الإغاثة من

## التكليف القانوني للانتخاب العراقية

### طارق الأبريسم



هناك جدل في الفقه الدستوري حول التكليف القانوني للانتخاب ذهب بعضهم إلى اعتباره حقا شخصيا لمن يحمل صفة مواطن باعتباره يمتلك جزء من السيادة الشعبية للأمة وذهب الفريق الآخر إلى اعتبار الانتخاب وظيفة اجتماعية يقوم بها المواطن كونه ينتمي إلى الشعب أو الأمة صاحبة السيادة وبذلك يعد واجبا

من واجبات المواطنة اما الفقه الدستوري الحديث فيعتبر الانتخاب سلطة او مكنة قانونية منحت للمواطن بموجب الدستور ويحدد القانون شروط استعمال هذه السلطة او المكنة القانونية حيث ان فكرة اختيار السلطة العامة من قبل الشعب هي فكرة حديثة تطورت مع تطور الأنظمة الديمقراطية حتى عادت واحدة من أهم آليات الديمقراطية في تطوير وأحداث التغييرات الضرورية في السلطة العامة وتحديد السلطة التشريعية التي ترشح عنها السلطة التنفيذية التي تقود عملية التغيير تحت رقابة وإشراف البرلمان الذي يشجع القوانين لتسهيل تحقيق الأهداف في مجال تمكين السلطات من ممارسة دورها في عملية البناء والتنمية والتطوير في مختلف الصعد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والإدارية وغيرها .

وفي بلدنا حيث مورست الانتخابات على اساس دستور عام ٢٠٠٥ ولعدة دورات كان الحصيلة فيها قد اتسمت بالفشل وسوء الأداء والفساد المالي والإداري وتفاقت المشاكل الاقتصادية وتقلصت فرص العمل وتحول البلد إلى دولة فاشلة بسبب سوء الإدارة والفساد والتدخل الخارجي والاملاءات على الحكومة وتبعية القوس السياسية لإرادات خارجية ، وقد ظلت السلطات تشجع الامتيازات لنفسها وتركت الشعب نهبا للفقر والعوز والبطالة والتخلف وكيف يتطور الاقتصاد والصناعة والزراعة في بلد ليس فيه كهرباء التي هي الشرط الأساس للتطور الصناعي والزراعي ،

أن الحديث عن مظاهر التأخر يطول حيث أسهم نهج المحاصصة، والطائفية السياسية، وعدم اعتماد معايير النزاهة والكفاءة في الوظيفة العامة في فشل النظام الإداري ، كما أسهم تزوير الانتخابات في انحطاط النظام السياسي للبلد .

ونحن الان بعد اجراء الانتخابات المبكرة في ١٠ / ١٠ / ٢٠٢١ نقف على عتبة الانتخابات العامة فلابد من إعادة الاعتبار لهيئة الناخبين بعد أن اعتمد النظام الفردي والدوائر المتعددة لإثبات فاعليتها في الوعي والتغيير ويكاد يقترب التكليف القانوني للانتخاب في هذه الظروف ليضحى واجبا وطنيا وليس مجرد حق او وظيفة اجتماعية ولا بد من ممارسة هذه السلطة القانونية للمواطن التي منحها الدستور والقانون لأحداث تغيير نوعي وازاحة الفاسدين والفاشلين واللصوص الذين تحذروا في السلطة بموجب قواعد المحاصصة المقيته فامتلا الجهاز الإداري بوكلاء وزرات ومدراء عامين من الجهلة من أتباع الأحزاب النافذة ولعبت اللجان الاقتصادية للقوس السياسية والمصارف التي تمتلكها الأحزاب دورا كبيرا في نهب المال العام وافشال المشاريع التنموية ولذلك فإن تدوير العناصر الفاسدة التي تحوز المال والسلاح والنفوذ سوف يدخل البلد في تناقضات معقدة قد تؤدي إلى فوضى عارمة لأنه لا يمكن للشعب والشباب العاطلين ان يمتد صبرهم إلى ما لانهاية ،

أملنا كبير بعد اجراء الانتخابات في أحداث انعطافة ملموسة في مسيرة العملية السياسية باتجاه التنمية وبناء الدولة على أسس حديثة تضمن التقدم والازدهار والتنمية والعدالة الاجتماعية .

## آلاف العراقيين يقدمون طلبات لجوء الى ألمانيا

### عن جريدة المدى



إزداد عدد طلبات اللجوء إلى ألمانيا التي تقدم بها عراقيون بنسبة ٢٢,٢ في المائة خلال هذا العام لتبلغ ٨٥٣١ طلباً.

وأعلنت الهيئة الاتحادية للهجرة وشؤون اللاجئين بألمانيا (بامف)، اليوم الأحد، إرتفاع عدد طلبات اللجوء في ألمانيا مجدداً.

وأوضحت الهيئة أنها تلقت ١٠٠ ألف و٢٧٨ طلباً أولاً للحصول على حق اللجوء في ألمانيا منذ بداية هذا العام وحتى نهاية شهر أيلول الماضي.

وأشارت الهيئة إلى أن هذا العدد يزيد على ما تم تسجيله خلال الفترة الزمنية ذاتها من العام الماضي بنسبة ٣٥,٢ في المائة، ولكنها أكدت في الوقت ذاته أن معدل العام الماضي كان متأثراً بشدة بتفشي فيروس كورونا المستجد وإغلاق الحدود وتوقف حركة الطيران.

يذكر أن عدد طلبات اللجوء الأولية في ألمانيا اتسم بالتراجع المستمر في الفترة بين ٢٠١٦ و٢٠٢٠.

وأضافت الهيئة أن نحو ١٩,٥ في المائة من الطلبات الأولية للجوء خلال هذا العام كانت تتعلق بأطفال تقل أعمارهم عن عام وولدوا في ألمانيا.

وبحسب الهيئة، ارتفع عدد طلبات المتابعة، أي الطلبات اللاحقة لطلبات أولية، بنسبة ١٦٢ في المائة، ووصل إلى ٣١ ألفاً و٤٥٤ طلباً، وبذلك تلقت الهيئة إجمالي ١٣١ ألفاً و٧٣٢ طلب لجوء في الفترة بين كانون الثاني وأيلول الماضيين.

وأشارت الهيئة إلى أن أغلب طالبي اللجوء الذين قدموا طلب حماية لأول مرة في ألمانيا هذا العام ينحدرون من سوريا وأفغانستان والعراق، حيث بلغ عدد طلبات اللجوء الأولية لأشخاص منحدرين من سوريا ٤٠ ألفاً و٤٧٢ طلباً، وزاد عدد الطلبات الأولية المقدمة من سوريين بنسبة ٥٧,١ في المائة، مقارنة بالعام الماضي.

وأضافت الهيئة أن إجمالي عدد طالبي اللجوء القادمين من العراق زاد بنسبة ٢٢,٢ في المائة خلال هذا العام وبلغ ٨٥٣١ طلباً.

كما ذكرت الهيئة أنها رصدت زيادة كبيرة في عدد طالبي اللجوء من أفغانستان، حيث سجلت إجمالي ١٥ ألفاً و٤٥ طلباً أولياً حتى نهاية أيلول، أي بزيادة قدرها ١٣٨ في المائة على ما تم رصده في الفترة الزمنية ذاتها من العام الماضي.

ويعود ذلك إلى استيلاء حركة طالبان على السلطة في أفغانستان في آب الماضي.

وكانت الهيئة الاتحادية للهجرة وشؤون اللاجئين بألمانيا سجلت ٩٩٠١ طلب لجوء أولي من أفغان خلال عام ٢٠٢٠، وهو يقل بشكل واضح على ما تم تسجيله مثلاً في عام ٢٠١٦، حيث تلقت ألمانيا أكثر من ١٢٧ ألف طلب من أفغان.

# العراق بين تشرنيين : من اليأس الاجتماعي إلى الانتحار السياسي \*

م.م. حسن فلاح عبد المهدي

تحديد أي موقف فيها خلال ذروتها، وهذا ما يحدث فعلاً بخصوص توظيف الاحتجاجات لكسب مشروعية مستلبة ولكي تكون سُلماً نحو تعزيد الرصيد الانتخابي.

ورغم ترشيح وجوه واصوات جديدة وكتل يعاوين جديدة وضم الفئة الشبابية الرخوة التي يدعي بعضها الاستقلالية أو الانتماء إلى الحراك الثوري التشريني ، وبعضها الآخر منبثق من نفس الكتل التقليدية لكن بعلامح وتشكيلات وشعارات جديدة ، إلا أن ذلك لن يخفي حقيقة أن هذه الانتخابات وليدة لنفس العملية السياسية المتزعزعة منذ عام ٢٠٠٣ التي لم تنجح بتاتا في الوصول إلى مرحلة النضج السياسي لتأسيس النظام السياسي المتكامل أو حتى إلى إبعديته الديمقراطية البسيطة ، ورغم أن الانتخابات المبكرة كانت مطلباً جماهيرياً للحراك الشعبي إلا أنها ضمن مطالب التغيير الجزري وليس الإصلاح الترقيعي أي تغيير المنظومة السياسية بالكامل وتأسيس نظام سياسي جديد بقطيعة نهائية مع العملية السياسية الحالية ، وإلا فإنه ستنبتق عملية مشوهة أخرى .

ان غياب العنصر الثقافي-الانتمائي الوطني في بناء النظام الانتخابي الذي يعد وليداً لتفافة المنظومة السياسية القائمة أدى بالمحصلة إلى غياب مقومات المشروع الانتخابي (التمثيل الحقيقي، المقبولية الاجتماعية، الثقة بالمرحجات، تحقيق مستويات مقبولة على أقل تقدير من الإنجاز المقترح للبرامج الانتخابية، الحيادية والثبات على المواقف ...) المرتبطة آنياً بشرعية مشروطة وهي الشرعية الشعبية.

وسواء ظهرت دعوات على مختلف الصعد الاجتماعية والدينية بضرورة المشاركة في الانتخابات ، فإن العراقيين أمام خيار فيضلي بيني (بين المظلومية الاجتماعية والاستحقاقية الوجودية المغيبة) ، لاسيما وأن الممارسة الانتخابية غير ناضجة وسريعة التشكل ونسبية تكونت في ظل عملية سياسية قابلة للانهايار ، وهي غير مرخصة في تبني مطالب الحراك الشعبي لأنها لم تكن من مخرجات قاعدته المطالبة ، فضلاً عن كون العملية السياسية مفككة وغير منضبطة لم تحترم العقل السياسي والمجتمعي العراقي ولم تراعي خصوصياته الاجتماعية التعددية وحساسياته الطائفية والأثنية ، وتشهد اليوم صراعها الأخير بمنحنى تراجمي مقضوح نحو تدوير السلطة، وإن فاعلية الحراك الشعبي لن تتوقف وسيعتمد مستوي وتيرتها وزخمها الاحتجاجي على نتاج المسارات المستقبلية لهذه الانتخابات ، فكيف يتم الإصلاح التدريجي في بيئة طاردة للديمقراطية محكومة بالسلاح والفساد ؟ وكيف للقوى السياسية المنتهبة بالسلطة ان تسمح بالتغيير الفعلي على حساب فئاتها؟

\* عن مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية

السياسي القسرية للبيئة الانتخابية من أجل الحفاظ على الهرمية السياسية السلطوية والحيولة دون تغيير جذري للواقع السياسي ومحاولات القفز على الضمير المجتمعي بالمدخلات والمخرجات الانتخابية بهدف التغيير ما هي إلا - تغيير من أجل اللا تغيير - بشكليات محدثة ودعوة إصلاحية قلقة ومهزومة ، مؤداها ان يكون الجمهور الناخب ضحية العمليات التبسيطية حول بناء الحاضر والمستقبل ، إذ نلاحظ منذ خوض التجربة السياسية في العراق انها أفصحت مبكراً عن عودة للواء أكثر شراسة من النظم السابقة من حيث استبداديتها وفوضويتها ، اتضح ذلك جلياً منذ الاحتجاجات التي اندلعت عام ٢٠١٩ التي كشفت عن الميكانيزمات الحقيقية التي تعاملت بها السلطة مع تصاعد ذروة الحراك التشريني بسبب اليأس والكتب الاجتماعي وزيادة المطالبة الحقوقية ( الذروة التي عبرت عن محاولات حقيقية لتشعير المسؤولية المجتمعية وتفعيل الهوية الوطنية ) وقتل المتظاهرين وخطف الناشطين المدنيين والتهاون في عدم محاسبة القتل لحد الآن ، فضلاً عن اشكاليات دستورية نظرية وعملية بين الواقع الاتي والواقع المأمول المراد الانتقال إليه الذي بث من حائه في حقيقة الاشكاليات العلائقية المتخمة بين السلطة والمجتمع .

لم تكن الانتخابات في العراق وهي المخرج الحقيقي للتعبير عن الإرادة الجاهمة الوطنية في النظم السياسية الديمقراطية سواء التجارب الكلاسيكية أم الحديثة إلا سرعية ناقصة في غير موضعها لتسرع وترسيخ بقاء من تزعموا العملية السياسية بعد عام ٢٠٠٣ وهم قوى واشخاص حديثي العهد على العمل السياسي ولا يمتلكون الخبرة السياسية وأفقارهم لتقديم أي إنتاج اجتماعي أو اقتصادي أو سياسي ناجح ، ولولا النفوذ والسلطة التي حصلوا عليها بالمجان فهم بلا قيمة بلا وجود ، فضلاً عن اصرارهم على ترحيل جميع الأزمات وعدم تحمل المسؤولية في مواجهتها وإيجاد معالجات ناجعة لها .

رسخ الحراك الشعبي لزوميات التغيير الجزري يرفض المنظومة السياسية كاملة مما اضطر القائمين على السلطة إلى التبرك بالانتخابات، والمفارقة ان موعد اجرائها في تشرين الاول من هذا العام، أي تزامناً مع الذكرى السنوية لاندلاع الحراك التشريني وهي عملية تسويقية لاستمالة العواطف وخلق غطاء شرعي بدعوى تلبية مطالب الحراك في سن قانون انتخابي جديد وإصلاحات مؤسسية في المفوضية وأجراء انتخابات مبكرة، وما هي إلا محاولة بائسة للمحافظة على ما تبقى للكتل السياسية من رصيد شعبي لبعض المؤيدين المرحليين والمنتفعين.

ويعبر المشهد الانتخابي الحالي عن توظيف تدليسي لها يعرف بـ (الركوب المجاني) بقصد استغلال أي ظاهرة اجتماعية أو سياسية والانخراط فيها دون الإيمان بها وركوب موجتها لقطف ثمار مخرجاتها رغم عدم المشاركة أو

ان الديناميكية القسرية للتحويل الديمقراطي المشوه الذي فرضه الاحتلال الأميركي على العراق وكله بمفاهيم مبتورة والبات هشة وازمات مفخخة لم يكن خياراً حراً متخذاً من قبل الشعب نابعا عن مسؤولية وطنية أو ناتجا عن صيرورة اجتماعية وسياسية ، إذ فرض كقرار من القوى الخارجية لا يمثل امتداداً طبيعياً بل اختزالية انتقائية لنموذج حكم هزيل ومرحلي مهجن لم يراعي البديهيات الفكرية والثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية للعراق جغرافية وشعباً ، مما أدى إلى خلق استهفاهات متضادة حول امكانية التعارض ام الاستيعاب السريع أو الطيء لتجربة سياسية مغايرة للنمطية التسلطوية المتوارثة وكيفية توظيف ذلك داخلياً ومن ثم محددات التكيف مع المتغيرات الإقليمية والدولية .

إذ جسدت عدم ايمان جمعي خالص بحكمه اليأس من تجربة جديدة في ظل عدم تهئية الذات المجتمعية وارتفانها بين الحفاظ على الوضعية الصلبة لمؤسسات الدولة أو المخاطرة بهيكلتها نحو مديات مدهولة تفتقر للدراسة والاستراتيجية الشاملة حتى وصلنا إلى ما عليه اليوم حيث الضياع بين انهاء عضوي ووجودي للدولة وبين قوى مستلبة للحرية تحدد كيفما تشاء الحريات وتكفرها وتسلب الحقوق وتتحدث باسم الدولة التي لا تؤمن بها من الأساس ضمن تراكميات تنفيذية لتدميرها وتفتيت وحدة أبنائها ، يتعاند ذلك مع تصريح وزير الدفاع الأميركي الأسبق « دونالد رامسفيلد » بعد احتلال العراق وبداية تجربة الحكم الجديد : ( اننا منحياً العراقيين الحرية ، والحرية الآن هي أيضاً حرية فعل الشر ) .

ان انتخابات تشرين تعبر عن مراهنة أخيرة من قبل القوى السياسية لاحتواء المواقف الغاضبة والرافضة لوجودهم في السلطة ضد سلوكياتهم وممارساتهم الفاسدة وعدم تحمل مسؤولية الوطن ، والفشل في إدارة موارد البلاد البشرية والمادية والتفريط في مستقبل الاجيال دون مستوعبات حية لإمكاناتهم وقدراتهم وتغيب آمالهم في ظل بيئة ملتتهبة وتنشيطية ، لم يفهم السياسيون لادن ماهية الوطن حتى يستوعبوا حقيقة وجود المواطن وكيفية صيانة كرامته ، وفي الوقت الذي يحاولون كسب شرعية جديدة بنفس النمطية الانتهازية فإنهم يفتقرن لمشروعية بقائهم في الحكم ، فهم دون انتماء وبلاد ذهنية وطنية متخندقين في اجندات طارئة خارجية أو متجزئة لموروث سياسي متهالك وولاعات مصلحية متعددة أو افاق ضيقة يدينها القوة والنفعية ، من دون مشروع سياسي بناء أو طموح وطني هادف ، حاظت على بقاء العملية السياسية وديمومة مستقيلها ضمن تلك الأطر المغلقة مما أدى إلى ترسيخ الهيمنة لتعددية حزبية متصارعة وتجنيد ميليشيات منضوية تحت تبعيات مختلفة وبرنامجيات متخالفة ، وفتح المجال أمام عدم الاستقرار السياسي والصراع المصلحي الثأري والطائفي . ان استمرارية محاولات التكيف

## الطاقة المتجددة في العراق

ماجد زيدان



بيدو ان العراق وضع على السكة في توليد الطاقة المتجددة بعد طول انتظار ووعود لم يحصد من ربحها وشمسها كيلوواط واحد لعل هذه العرة تضبط الامور ونتجاوز المعوقات والعراقيل .

فقد وقع العراق مع شركة اماراتية معروفة عقد لانتاج الطاقة من برنامج الذي زعم فيه انه يخطط لانتاج ٧٥٠٠ ميكاواط من الطاقة المتجددة لأول مرة يبدو الامر جديا في الاستفادة من شمسنا الحارقة واسقاط الغاية في نفس يعقوب اذ سمعنا تبريرات كثيرة منذ عقد ونيف لتأخير اقامة هذه المحطات من اغربها ان شمسي العراق لا تغطي ايام السنة كلها وكان اوروبا شمسها ساطعة طوال العام ورياحها عاتية وبلادنا تخلو منها .

المهم في الامر الان حسن الانجاز والمتابعة الجادة للتقيد بالمواعيد التي نصت عليها العقود وكذلك سلامتها الفنية والمهنية وليس فيها ما يسمح للجهات المنتفذة التملص من الاداء الجيد وانهاء اعمالها على اتم وجه وان لا تتحول الى اطلال كالمستشفيات التركية التي بعد سنين على موعد تسليمها نبحت عن طريقة لاجبارها على اكمالها او تكملها على حساب العراق .

ما نريد قوله المشاريع بحاجة الى اشراف وملاحقة لا يدانيها الفساد والهدر وسوء التنفيذ واحكام الشروط في العقود وتثبيت الحقوق ونامل في نهاية المدة نجد تيارا للطاقة المتجددة وكوادر قادرة على ادارة هذه المحطات وانهاء معاناة شعبنا وانتاج يخدم الاقتصاد الوطني بدوران معاملته وائارة دروبه .

حسب الحسابات على الورق ان البلاد ستستغني عن برامج وجداول تقنين الطاقة وعن استيراد الوقود الذي يكلف مبالغ كبيرة جدا الاقتصاد الوطني احوج ما يكون اليها وكذلك نعزز السيادة الوطنية ونتخلص من الابتزاز بقطع الامدادات والمهم نحصل على طاقة نظيفة تصل الى اقصى نقطة في هذا الوطن بعد مائة عام على اعلانه .

ان اللجوء الى الطاقة المتجددة سبقتنا اليها بلدان في المنطقة فهي الارخص ثمنا والاكثر امانا وتحسينا للبيئة الى جانب التنوع في الانتاج الذي لا يرهته في قطاع محدد قد يكون عرضة للضغوط .

ان الاعتماد على الطاقات البديلة، والنظيفة، والمتجددة، في إنتاج الطاقة الكهربائية، وتلبية احتياج العراق من الطاقة في غاية الأهمية ويمكن من تخطي الأزمة الحالية بوقت أسرع ويقلل من الاعتماد على الآخرين في توفير مصدر حيوي يساعد على النهوض بالاقتصاد الوطني وتنميته ويوفر الاف الفرص للعاطلين عن العمل وفي قطاع غير مسبوق في البلد ..

ان كهرية البلاد الخطوة الاولى في البناء والاعمار واذا ما تمت ستشكل نجاحا ملموسا للحكومة تقدمه للمواطنين الذين اعياهم الظلام والبؤس وتبديد ثرواتهم .

## الانتخابات .. رياضة سياسية

نوزاد حسن



الانتخابات في العالم كله لا تشبه اي نوع من انواع الرياضة التي نشاهدها، وتحظى بمعجبين. فليست هي كرة قدم، ولا كرة طائرة، ولا مباراة ولا سباق سيارات.

الانتخابات رياضة سياسية قائمة بحد ذاتها، غامضة، ولا يرضى أي طرف فيها الخسارة التي تلحق به. وهذا ما نراه يحدث في اكبر الدول، وربما كانت انتخابات الولايات المتحدة الاخيرة التي سقط فيها ترامب قتيلا جيدا على ما أقول.

بالنسبة لنا فان الامر مختلف جدا، واكثر تعقيدا لسبب بسيط هو الفوضى السياسية التي نعاني منها منذ اكثر من عقد. إن قلت عن انتخاباتنا هي رياضة سياسية فهذا يعني ان الخاسر يجب ان يتمتع بروح رياضية. لكن هل هناك خاسر في لعبة يتمتع بروح رياضية؟ ومع ذلك فان انتخابات تشرين وعلى الرغم من اشارات المراقبين الدوليين عن ضعف المشاركة فيها لكنها اقنعت اغلب المختصين بالشأن السياسي. في الواقع لا افضل القول ان بعض ممن لم يوفقوا عوقبوا شعبيا على فشلهم. لكنهم فشلوا في النهاية.

وصعدت كما لاحظنا اسماء جديدة، وحصلت على نتائج جيدة. ويبقى هناك أمل ان تتفق القوى السياسية لتشكيل حكومة بعيدة عن مزاج المحاضرة، الذي دمر روح الديمقراطية، وقاد البلد الى هذا الخراب الكبير. هذه لو قلت بكلمة مختصرة امنية شعبية نود جميعا ان نراها تتحقق.

إن الملاحظة التي اقف عندها دائما هي: كيف لنائب يصل الى البرلمان ثم يختفي عن الانظار ما عدا ظهوره في الفضائيات وهو يتحدث عن قوانين ستشرع، او قوانين لم تشرع او الحديث عن قضايا الفساد. وبعد ذلك يعاود ظهوره معلنا انه رشح نفسه ثانية للانتخابات.

ان قواعد اية لعبة تتحدث عن الانجاز. اللاعب الذي لا يسجل يجلس على دكة الاحتياط، واللاعب الذي يسجل، ويبدى مهارة سيكون صاحب الحظ الاوفر في المشاركة. هذا هو واقع الحال وقواعد اية لعبة او رياضة. والانتخابات كذلك.

واذا استمر الحال هكذا فسنشهد في الانتخابات المقبلة تغيرا واضحا حتى على مستوى الكتل

الكبيرة. لا يجوز ان يتعلم السياسي او النائب تجاهل مطالب من انتخبوه. هذا فكر سياسي لن يصمد طويلا. وفي المأثور الديني فان المسؤول سيقف امام الله ليسأله عن الامانة التي سلمها اياه من انتخبوه.

# المواطنة والديمقراطية وشرعية الحقوق

## علي قاسم

تلك التي يحيا أفرادها في وئام، فما نغنيه بالحياة هي الحياة الانسانية الحقيقية، أي أنها ليست الحياة المتمثلة في مجرد الحركة الدموية وفي الوظائف الأخرى المشتركة بين جميع الحيوانات، وإنما هي أساساً حياة العقل وفضيلة النفس والحياة الحق.»

يقضي قيام الدولة الديمقراطية احترام السيادة وضمن المواطنة والحقوق بين القانونية والمشرعية.

لكن الديمقراطية هي ذهنية وثقافة تتشكل من خلال التداول السلمي للسلطة وإجراء الاقتراع بشكل دوري قصد تمثيل المواطنين والجهات في البرلمان والمشاركة في الحياة السياسية.

فالمساواة بدون أي شكل من أشكال التمييز وفق قيم ومبادئ حقوق الإنسان، في النظام المدني الديمقراطي الحديث، تمثل آليات المراقبة والمحاسبة والنقد العلني وحرية التعبير وحق الاختلاف والمعارضة السلمية والتعايش ضمن التعددية وحل النزاعات بالحوار ضمانات للدفاع على الحياة الديمقراطية؟

فصفة المواطنة في دولة ذات سيادة وطنية وفق نظام ديمقراطي يختار المواطنين ممثلهم لممارسة الحكم بشرعية قانونية، يصبح جميع المواطنين يتمتعون، بالتساوي، بحقوق ومنافع وامتيازات ويخضعون بالتساوي للواجبات والمسؤوليات الوطنية.

الذي يمثل عنصراً جماعياً موحداً وغير قابل للقسمة، وهذه السيادة الوطنية لا تمارس الحكم بطريقة مباشرة وإنما بواسطة نظام تمثيلي.

أما السيادة الشعبية هي المبدأ الذي تنتمي من خلاله السيادة إلى الشعب والذي يمسك مباشرة بالسلطة ويعبر عن ذلك من خلال الإرادة العامة. ويتكون الشعب من مجموع السكان والحاصل من كل الأفراد ويبقى القرار النهائي في شكل الحكم له.

لقد فرقت الفلسفة بين الحق والقانون وميزت بين المعنى القديم للحق والمعنى الحديث وبين الحق الإلهي والحق الطبيعي والحق الوضعي، كما ظهرت أنساق تتحدث عن الحق الذاتي والحق الموضوعي والحق العقاب والحق الخاص والحق العام والحق المطلق والحق الأخلاقي والحق الشرعي والحق المدني وكذلك حقوق الشعوب والحق في الحقوق.

أما القانون الحقيقي الحاصل على الشرعية الاصلية فهو المطابق للحق.

أما الشرعية فهي أي فعل يكون مطابقاً للحق من جهة المعنى والمضمون والممارسة وليس من جهة الإعلان والصورة والشكل. كما أن الشرعية هي الوضعية الشرعية التي تتم فيها الأعمال التي يقوم بها الأفراد والمجموعات وفق ما ينص عليه القانون الحاصل على الشرعية الحقيقية. « ان الدولة المثلى هي

لا يكسب الإنسان صفة المواطنة إلا ضمن إطار الدولة والانتقال من وضعية الفوضى الطبيعية إلى الحالة المدنية ولا يتحقق ذلك إلا في إطار سيادة الدولة. فالفرد دون مواطنة هو كائن بلا إنسانية ودولة دون سيادة هي كيان بلا وظيفة ودون نجاعة، ولذلك استوجبت النظم الديمقراطية احترام العدالة الاجتماعية وتوفير الحقوق الأساسية للمواطنين.

لكن هل يكفي إيجاد نظام ديمقراطي في دولة ذات سيادة لكي تتوفر المواطنة بالحق أم حماية السيادة بالقوة؟ ألا يعود تفشي الاستبداد والظلم وإنتاج الفوارق الاجتماعية إلى الحوكمة السيئة للموارد والثروات؟ وإلى أي مدى يتطلب إعطاء الحقوق للأفراد إيجاد آلية تسهر على توفير مطلب العدالة الاجتماعية؟

فغاية الدولة هي حماية الفرد من جهة توفير حريته وضمن حقوقه لأنه يمثل النواة الرئيسية التي تعتمد عليها الدولة في تأسيس حرية المواطن بتظام ديمقراطي ضمن الحياة الاجتماعية والاستقرار والتطور من خلال دولة ذات سيادة.

أن السياسة المدنية تنظر إلى أن قيمة الفرد أعلى من قيمة المؤسسات المحيطة به. لأن الفرد هو الغاية التي وجدت من أجلها الدولة وليس العكس.

السيادة الوطنية هي المبدأ الذي تنتمي من خلاله السيادة إلى الوطن



# أيتام داعش مَنْ يعينهم ؟

## بكر عويضة



الأطفال من خطر التحول إلى قنابل حقد تسعى للانتقام ممن تركوهم للضياء، لسان الواحد منهم يردد القول الشائع: «هذا ما جناه أبي عليّ، وما جنيت على أحد».

لست أعني بما سبق، تحديداً، ضرورة التجاوب إيجابياً مع حالات نساء غرر بهن قاصرات، مثل البريطانية شميمة بيغوم، فالتحقن بتنظيم «داعش»، ويطالبن حالياً بالعودة إلى بريطانيا، فذلك أمر يحق للدول كافة أن تتعامل معه وفق معايير أمنية هي أقدر على تقديرها، مع الأخذ في الاعتبار أن هناك دولاً بينها السويد وفنلندا وألمانيا وبلجيكا، وافقت على إعادة أطفال وأمهات من مخيمات لجوئهم إلى بلدانهم التي يحملون جنسيتها، بل أعني كذلك الاهتمام الجماعي بكل ما ترتب على جرائم ذلك التنظيم من مآسٍ يعاني تأثيرها النفساني العدم أناس كثيرون، الأمر الذي يوجب تفعيل أحدث برامج إعادة التأهيل العلمية لعلاج الضحايا الكثر حيث هم وهن، الأطفال الذين تبنوا، والنساء اللواتي تاملن، إضافة إلى أمهات وآباء فُجِعوا بفقدان أحياء لهم. خلاصة القول إن إجرام «داعش» دائم، لن يزول ببسر، ما دام تأثير الجرائم التي ارتكبتها ضد الناس جميعاً، بلا أكرثار لأي قيم، إسلامية أو إنسانية، ماثلاً للعيون، يفضح زيف ادعاء ما قام أساس بنيانه الواهي عليه، وإلى ذلك فإن مهمة تصحيح ما نتج عن ذلك البهتان، تظل إنسانية، عموماً، وإسلامية خصوصاً.

القادر على الفصل بين الموقف الحاسم المطلوب إزاء إجرام «داعش»، وبين أوضاع الذين خلف مسؤولو التنظيم من ورائهم في مختلف الساحات، خصوصاً في مخيمات بالعراق وسوريا. هؤلاء أمهات وأطفال يواجهون حالات تعاني ضياع الهوية، مآسي أوجاع الأمراض، آلام الجوع، العطش لشربة الماء النظيف، نشئت الأهل، جفاف نبغ العواطف، حرمان نعمة الأمل بغد أفضل، وعماً قليل صقيع شتاء قارس. ثرى، ما الذي يمنع أن تُمد أيادي خير إنسانية



للأطفال من أيتام «داعش» ولأمهاتهم، بهدف إعانتهم على إعادة التأهل كي يواصلوا حياتهم بأقل قدر مستطاع من معاناة ما أورثوا، غصباً عنهم وليس بإرادتهم، من انعكاسات جرائم الذين تسببوا في وضعهم هذا؟ الاختيار الأسهل هو حصر مسؤولية الجواب عن السؤال في الهيئات الدولية. حسناً، ليكن، إنما أليس من الجائر أيضاً القول إن مؤسسات عدة في العالم الإسلامي، يحظى معظمها، وربما كلها، بدعم حكومي معيبر، يمكنها أن تؤدي دوراً مهماً ضمن هذا الإطار؟ بلى، يجوز مثل هذا الافتراض، بل يمكن المضي أبعد والقول إن واجب منظمات العمل الخيري الإسلامية يفرض عليها ألا تقف مكتوفة الأيدي أمام ما تعاني عائلات تنظيم «داعش» المجرم، حتى لو أن الغرض انحصر في حماية أولئك

إجرام «داعش»، التنظيم المتوحش باسم دين الإسلام - وهذا الجرم هو الأساس في كل ما ارتكب من جرائم - عاد فتصدر عناوين الأخبار من خلال خبر أفغاني، وآخر عراقي. الأول تجسد في جريمة قتل مصليين أثناء صلاة يوم الجمعة الماضي بمسجد في مدينة قندوز، شمال أفغانستان. الثاني تمثل في إعلان مصطفى الكاظمي، رئيس وزراء العراق، أول من أمس، اعتقال سامي جاسم الجبوري، مسؤول «داعش» المالي، نائب الزعيم المؤسس للتنظيم، أبو بكر البغدادي، والمقرب من القائد الحالي، عبد الله قرداش. يوجز الخبران حقيقة تصدم كل من اعتقد أن التنظيم انتهى بدحر قواته، وكذلك قلوب من تبقى منها، بعدما كانت تتمركز في الموصل وما حولها، ومن ثم إنهاء وجود كيان سُمي «الدولة الإسلامية»، زعم القائمون عليه أنهم يريدون العودة بالمسلمين إلى نظام «الخلافة»، وتطبيق نُظمها القائمة على الشرع الإسلامي، فيما أثبتت ممارساتهم أن همهم الأساسي هو إقصاء كل من يرفض منهجهم الإرهابي، بدءاً بالعالم الإسلامي ذاته، ثم إشاعة الذعر في نفوس غير المسلمين، في كل أركان الأرض، لمجرد ذكر الإسلام، الأمر الذي زاد من خطر التوجس خيفة من كل مسلم ومسلمة، وأطلق العنان أمام موجات ما اصطلح على تسميته «إسلاموفوبيا» كي تشيع، فيستغلها العنصريون في مجتمعات الدنيا بأسرها، حتى أنها بلغت أناساً مسلمين بطبعهم، كما أهل نيوزيلندا، مثلاً، الذين صدمهم أن يوجد بينهم من يكره المسلم لأنه مسلم. ذلك بعض من حصاد «داعش» الفظيع، الذي سوف يبقى، على الأرجح، رديحاً من الزمن ليس قصيراً.

ثمة جانب إنساني من المشهد المأسوي يوجب النظر إليه بنوع من التجرد الموضوعي

# الإصلاح السياسي

## كوران خالد

لمواجهتها بدون إبطاء من أجل التقدم والازدهار وتلافى المضاعف والأخطار .

إصلاح الدولة يجب ان يقود إلى ان الدولة ليست أهم من الفرد ، وأن الأمة ليست أهم من مواطنيها ، وأن التأسيس الحقيقي للإصلاح السياسي يؤدي إلى منح الأفراد الحقوق السياسية والحريات المدنية كما وردت في الشريعة الدولية لحقوق الانسان ، وإصلاح الحقوق السياسية يقوم على فكرة العدالة وليس المساواة فقط .

ان الخطوة الأولى لبدء الإصلاح السياسي في بلدنا العراق بكون بنى الطائفية والمحاكاة بكل أشكالها من خلال تشريع قانون انتخابي عادل يأتي بنواب يمثلون الشعب العراقي عموماً وليس طائفتهم او اثنياتهم او منطقتهم ، مثل النظام الانتخابي المطبق في ألمانيا وجمهورية مصر - النظام الانتخابي المختلط - ، الذي يعد مزيجاً من نظامي « الفردي » و « القائمة » فعوض مجلس النواب لا يمثل منطقتهم ومنتخبه فحسب وإنما يمثل العراق بمجمله ، إضافة لتشريع قانون للأحزاب العراقية يؤدي لتأسيس احزاب ذات أفكار ومناهج سياسية وليست احزاب مخرجاتها انتخابية لهجاء نواب يتقاسم أغلبهم المال العام ويبدون ثروات الوطن لمصالحهم الشخصية على حساب المصلحة الوطنية العليا .

وضع مفاير كليا ، فالتغييرات المحدودة أو الشكلية ذات الأثر المحدود لا يمكن أن تدخل ضمن نطاق مفهوم الإصلاح ، لأنه يتطلب إحداث تغييرات جذرية عميقة شاملة ومستديمة .

والتغييرات التي تعتبر إصلاحاً لابد لها من أن يكون هناك وضع شاذ يحتاج إلى إصلاح. كغياب العدالة أو الحرية أو انتشار الفقر أو المرض وعدم الاستقرار وعدم التوزيع العادل للثروة ، أن تحديد العلة في موطن الخلل يساعد في اختيار العلاج الشافي ومتابعته ، وأن يكون التغيير نحو الأفضل ، فتسود الحرية محل الاستبداد ، أو العدالة محل الظلم ، أو الأمن محل الخوف والتعليم محل الأمية ، أو الاستقرار محل الفوضى ، وأن يكون له صفة الاستمرارية ولا يتم التراجع عنه ، فتحول نظام سلطوي إلى نظام ديمقراطي هاش يمكن زواله بسرعة لا يعتبر إصلاحاً ، وان يكون من الداخل وليس مفروضاً من الخارج ، ويركز على المضمون والجوهر وليس على الشكل ، يلبي الاحتياجات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع ، وان يدار بنخب سياسية حاملة لفكرة الإصلاح ومؤمنة بها .

إن الإصلاح عادة ما يتم في ظروف الأزمة فنقطة الانطلاق هي الأزمة التي تمثل خطراً للنظام القائم كما في العراق ، ولابد من التصدي لهذه الأزمة باتخاذ قرارات حاسمة وإجراء إصلاحات جذرية ، سواء كانت الأزمة خارجية ، أو كانت ناتجة عن عوامل داخلية ، ويكون بالاستجابة العقلانية

يعرف الإصلاح السياسي في المصطلحات السياسية بأنه « تحسين النظام السياسي من أجل إزالة الفساد والاستبداد » ويوازي فكرة التقدم وينطوي على فكرة التغيير نحو الأفضل ، ويعتبر ركناً أساسياً مرسخاً للحكم الرشيد الصالح ، وهو تجديد للحياة السياسية وتصحيح لمساراتها ، ولصيغها القانونية بما يضمن الفصل بين السلطات وتحديد العلاقة بينها ، ومن مظاهر الإصلاح السياسي المساواة بين المواطنين ، وسيادة القانون والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات والعدل وفعالية الانجاز ، وكفاءة الإدارة والمحاسبة والمسألة والرؤية الاستراتيجية .

فالتعريف العام لمفهوم الإصلاح هو : « التغيير والتعديل نحو الأفضل لوضع شاذ أو سيء ، ولا سيما في ممارسات وسلوكيات مؤسسات فاسدة ، أو متسلطة ، أو مجتمعات متخلفة ، أو إزالة ظلم ، أو تصحيح خطأ أو تصويب اعوجاج » .

فأحياناً تجري من قبل بعض الانظمة التغييرات الرمزية أو الصورية أو التجميلية كالتغييرات الهامشية البسيطة أو الشكلية ، كإجراء انتخابات صورية أو حوار مع بعض جماعات المعارضة أو رفع شعارات مثل الشفافية والمساءلة أو التنمية السياسية ... الخ ، هي إصلاحات بلا جدوى أو مضمون ، ولا تندرج تحت مفهوم الإصلاح أو التغيير ، فالتغيير الحقيقي يعني الانتقال من وضع إلى

# ظاهرة الفقر بين حالة التهميش والإقصاء بالتجهيل والتضليل وبين سياسة نهب الثروة وانتهاك العدالة

د. تيسير الألوسي - ألواح سومرية



بوعيهم بما يفعل أدوارهم عملياً.. فتحقيق الرفاه المادي في مجالات الغذاء والدواء والسكن والخدمات وغيرها من المفردات الحقوقية لا يتم بتغطية تكاليفها مالياً وتعطيل قدرات أو طاقات العمل المنتج بل عبر وعي جدي لمسؤولية المشاركة في وضع خطط توزيع الثروة وتوجيهها إلى مواضع الاستثمار المنتج الذي تتوالد منه الخبرات وتزداد بما يليها الحاجات بحسب الحجم السكاني وبحسب التوزيع العادل أو تحقيق العدالة الاجتماعية بمفرداتها كافة، ولا يتم ذلك بطرؤف التهميش والإقصاء وهي ظروف تصطنعها سياسات الحكم الفاشلة التي تتعمدها لإدامة نظام الفساد..

وإذا كان من أمر مفيد لنواتل معالجتنا فإنه يكمن في التوكيد على أنه من التضليل الاستمرار بمعزوفة ذلك هو سبب فقركم فالتكسر والتكلس على الذكر اللفظي لسبب الفقر لا يعفي بوجهه من ضرورة إدراك عوامل إدامة الفقر وهي الأهم وهي المادة التي يجب إدراكها لأنها نقاط التماس وجبهة الالتحام مع عدو الفقراء بقصد محو الفقر ومكافحته نهائياً..

وكثيراً وجدنا نظام المفسدين الطائفي يديم معزوفة كان النظام الدكتاتوري وكان الطاغية المهزوم وهو أمر صحيح في كونه أحد أسباب الكوارث التي يجيهاها الناس إلا أن الأكثر صواباً ووضحة وسلامة ليس احتزار الماضي وإنما هو البحث في عوامل إدامة تلك الكوارث والبحث عن عوامل تحويلها إلى ماس يومي في تفاصيل عيش العراقيين ومفاقمة ظواهر السلب حتى تحولت الأوضاع إلى تكريس نظام متكامل للجريمة وإنتاج الفقر هو نظام (الطائفية الكليبتوقراطي) واستبدال طبقة كرتيقراط أي طبقة المفسدين النظرية لطبقة السراكيل والاقطاع التي تم استبدالها مطلع القرن الماضي في البلاد..

لجد من دراسات وبحوث يمكنها التصدي للظاهرة بشمول محاورها كافة وبما يصل من توعية للفقراء وجموعهم ويثير فيهم روح المشاركة والتحدى ورفض محاولات التهميش والإقصاء وإشاعة التبطل والعطالة بينهم.. حيث سيكون النضال من أجل العمل وإدارة عجلة الإنتاج والعمل المجتمعي العام هو تأسيس للانتصار الحاسم وإلا فإن النوالد السلبلي لآثار الفقر سيظل يطحن الجموع ويعزلهم كي يسهل وضعهم تحت مجنزرات الآلة الهمجية للاستغلال..

ولمحو مصادر وجود تلك الظاهرة الخطيرة.. وبهذا ينبغي أن يجري تفعيل أدوار الفقراء في المهمة لغرض تقريب فرص إنهاء الظاهرة الكارثية بالاستفادة من خبرات ينبغي تزويدهم بها وتفعيل فرص مساهماتهم الفعلية العملية في مهمة القضاء على الفقر.

إن قضية الوعي بالفقر تبقى قضية إشكالية، إذ أن تسطيح الظاهرة سببها حدود تصورهما أو بصيغة أدق توهم أنها مجرد قلة في الدخل أو هزاله وعدم كفايته مالياً ماذا.. بينما الفقر يتضمن مفردات من قبيل الحرمان من الرعاية الصحية ومن التعليم ومن مختلف الخدمات الأساس التي تتنامى وتتنوع في مجتمعنا المعاصر.. كما أن الفقر يعني على وفق مفهومه الأدق حال الحرمان من حقوق الإنسان المسجلة في وثائق أممية معروفة أو على أقل تقدير انتهاك تلك الحقوق سواء العادية منها أم الروحية المعنوية الأدبية وهو ما يهمنا التذكير به دوماً..



إن محو الفقر يتضمن النهوض بمهمة تلبية حقوق الإنسان كافة وبالذراع عنها ولعل أخطر تلك المعضلات الناجمة عن الفقر مما يتطلب الإنهاء هي ظاهرة الشعور بالهوانة والإقصاء الاجتماعي؛ الأمر الذي يعاني منه الفقراء يومياً وهم يحيون تفاصيل يوم الإنسان العادي بكل ما يحيط بهم من فعاليات لا يمكنهم المشاركة بها وقيل ذلك تحسرون على حرمانهم من كثير من تفاصيل العيش اليومي وخدماته.. وطبعاً يتطلب منا هذا، الرد والمعالجة عبر إشراك الفقراء أنفسهم في كل الجهود المحلية والأمنية لمكافحة ظاهرة الفقر والفقر المدقع..

ولابد لي من التوكيد في معالحتي المستتعاة من كثير من القراءات المتخصصة، أن أؤكد مجدداً على أن موضوع مهام المنظمة الدولية وندائها إلى كل الفاعلين، منظمات وشخصيات، في عام ٢٠١٦ يتمثل في: ((الخروج من دائرة الهوانة والإقصاء إلى أفق المشاركة في القضاء على الفقر بجميع مظاهره))..

إن مشاعر الإذلال والتحقير وكذلك العيش بنظام المهمشين وتحت ظلال ظاهرة الإقصاء والعزل هي المحور الذي ينتظر أن يكون مدخلا لهذا العام في معالجة الظاهرة وفي جذب الفقراء نحو إدراك الحقيقة والارتقاء

الفقر يظل بالنتيجة والمحصلة محلي التأثير في وجوده المباشر وفي وقائع جراحاته وآلامه.. ولطالما وجدنا مفكرين وفلاسفة وساسة وقادة مجتمعات على مر التاريخ يسعون لمعالجة تلك الظاهرة بوسائل مختلفة.. لعل أنجعها تلك التي تلخصها، مع بعض التعديل فيها، عبارة ((بدلاً من تمنح الفقير سمكة علفه كيف يصطادها)).. بالإشارة إلى مهمة تمكينه من التغلب نهائياً على فقره بدل التصديق عليه الأمر الذي لا يقدم إلا حلاً مؤقتاً سرعان ما يزول أثره..

وفي عصرنا الحديث؛ لم نجد سوى محاولات متفرقة جغرافياً زمنياً للتصدي لتلك الظاهرة حتى بدأ المجتمع الأمامي ومنظّماته التفكير في اختيار علامات على طريق المعالجة فكان ((اليوم الدولي للقضاء على الفقر)) في ١٧ تشرين الأول \ أكتوبر ١٩٨٧، حيث احتشد في ساحة تروكاديرو بباريس حوالي مائة ألف شخص تكريماً لضحايا الفقر المدقع والعنف والجوع.

لقد تم اختيار ذلك المكان الذي تم فيه توقيع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨، ليؤكدوا أنّ الفقر يُجسد واحداً من أخطر انتهاكات حقوق الإنسان.. ما يتطلب تكافل الجهود المجتمعية المحلية والأمنية سواء من أجل احترام تلك الحقوق أم من أجل الوصول إلى ذلك الاحترام جوهرياً عبر معالجة ظاهرة الفقر وإزالة آثارها الكارثية وعدوانها المأساوي على حقوق الإنسان.

إن إدامة الاحتفال السنوي في ١٧ تشرين الأول \ أكتوبر هو توكيد من المجتمعات كافة على إعلان التمسك بالعهد الذي تم إطلاقه في تعاضد الجهود لمحو الفقر وتمكين الجميع من تفعيل أدوارهم بتلك المعالجات، عبر مزيد التضامن مع الفقراء من جهة ومزيد مشروعات التمكين والبحث في الحلول ووسائل تنفيذها.

ورسمياً جاء قرار الأمم المتحدة ذي الرقم ١٩٦/٤٧ الصادر بتاريخ ٢٢ كانون الثاني \ يناير ١٩٩٢، ليعتمد تاريخ اللقاء الأممي بباريس يوماً دولياً لمراجعة مسيرة العمل والجهد من أجل القضاء على الفقر سواء على الصعيد الوطنية أم الدولية الأمامية.. إذ لابد من النهوض بفعاليات وأنشطة تختص بمهام القضاء على الفقر والعوز واستثمار المناسبة لتعزيز إشاعة ثقافة مكافحة الفقر بفلسفة التمكين لا فلسفة الصدمات السلبية.

إن احتفالية الذكرى السنوية في ١٧ تشرين الأول \ أكتوبر تظل فرصة جديّة على نواضعها، بقصد الاعتراف بأوضاع من يعيشون في ظلال الفقر والإقرار بحقهم في توفير أرضية الحلول الحاسمة للظاهرة والنضال ضد آثارها.. ومن أجل تلك المهام لابد من أن يكون الفقراء في مقدمة صفوف النضال ضد الفقر، إذ يبقى وعي الفقير بفقره، أسباباً وعوامل وآثاراً، يشكل الوسيلة الفعلية للانتصار على الفقر

## دور المواطن في التغيير والأصلاح

عبدالخالق زكنة



مرّ ١٨ عام على سقوط النظام الدكتاتوري في ٢٠٠٣، والعراقيين يحلمون ويوعّدون بالتغيير والإصلاح، تنوّعت الأطروحات والزعامات وتكرّرت المحاولات، وفي كل مرة تخيب الآمال وتتحطّم الأحلام ولنفس الأسباب:

حسابات خاطئة وخطط ارتجالية، وأداء هزيل لنخب نرجسية تستبيح كل شيء في صراع وجودي لاحتمار السلطة بلا ضوابط ولا محرّمات سرعان ما يتفخّض عن هيمنة وإقصاء يقابلهما خضوع تحته تريبص وتعويق ومراهنة على الفشل، وتطّبع الضحية بطباع الجلاذ، وأرتهان الفرقاء والبلاد للخارج، مما يفتح الثغرات ويستدعي الأطماع والمؤامرات، وتدار البلاد بالترقيع والمسكّنات وتندرج نحو الاستبداد والتبعية والفساد.

فالخلاف بين الساسة العراقيين - وفي الحياة عامة - عداوة ويحسم بمنطق «أنا أو الطوفان» و«علي وعلی مالك»، ورغم المظاهر العصرية الخادعة فقد ظلت السياسة العراقية في جوهرها قبائل تتنازع غنائم.

وهكذا ضاعت فرص عديدة وظلت البلاد تراوح مكانها بسبب غياب ثقافة التوثيق والتقييم والاعتبار والمحاسبة، فلا أحد يتحمل مسؤولية أخطائه فضلا أن يعتذر أو يعتزل، الكل يتفنن في التنّزل من المسؤولية وإيجاد المبررات والشقاعات، ولم يهتد واحد إلى طريق النهوض، بل إن كثيرا منهم في تراجع، والسبب بسيط: غياب مشروع نهضوي وزعامات وطنية مخلصّة تغتصّب الشعب وتوحّده، وضعف الهوية الوطنية والحس الوطني لحساب الولاعات والنزعات والأجندات الإقليمية والدولية.

وكثير من الأحزاب انحرفت بسبب تقديم المصلحة الحزبية والشخصية على المصلحة العليا للبلد من ناحية، وضعف الوعي لدى المواطن وعزوفه عن قضايا الشأن العام وتفريطة في الحقوق وقبوله بالظلم وتحولّه من شريك في الوطن إلى رعيّة من ناحية أخرى..

فأغلب ماسكي السلطة يسعون للتغوّل من خلال تطويع الدستور العراقي رغم ما يعترضه بعض مواد من قصور أو تأويله على أهوائهم ما لم يواجهوا شعبا واعيا متمسكا بالحقوق ومجتمعاً مدنيا رادعا، وترك المصطلح الشائع (أني تشعليه).

قدر الشعب العراقي والمخلصين من النخب أن يبتكروا طريقة في التغيير تستغني عن الزعامات السلطوية وتستعصي عن الإجهاض والاحتواء والانحراف والاختطاف، تغييرا يبدأ ولكن لا ينتهي بانتزاع الحرية، تغييرا شعبيا سلميا وطنيا نحو الأفضل فتسود الحرية محل الاستبداد والعدل والمساواة مكان الظلم، والعلم محل الجهل، وتكافؤ الفرص محل المحسوبية والمنسوبية وما خلفته من فساد مالي وإداري كظاهرة منتشرة في كافة مفاصل الدولة، حتى إصلاح شامل له صفة الاستمرارية ولا يتم التراجع عنه غايته نهضة شعب ووطن يحدثه المواطن من خلال العمل المستمر، ومساعلة المقصر وعدم الافلات من العقاب وذلك من خلال:

- الارتقاء بالنفس، فتغيير الأوضاع يبدأ بتغيير النفوس والعقول نحو الكمال والإحسان والإتقان وخدمة الصالح العام، وترسيخ الحس الوطني.

- تمسك المواطنين بحقوقهم الطبيعية والقانونية واحترامهم للقانون وأداؤهم لواجباتهم ومقاومتهم للظلم والذل والقوانين الجائرة كفيّل بنسف مرتكزات الاستبداد والتخلف.

- تبني قيم العقلانية والديمقراطية وحقوق الانسان التي يكفلها القانون الانساني الدولي والدستور العراقي، واحترام القوانين المعقولة وأداء الواجبات والالتزامات كاملة، أما القوانين الجائرة فلا بد من مقاومتها سلميا ومدنيا إلى أن تلغى أو تعدّل من خلال تحمل المواطنين المسؤولية تجاه المجتمع والوطن.

- تفعيل دور الفرد والأسرة، فالأسرة هي أهم مؤسسة تعليمية وتربوية واقتصادية فهي المدرسة الأولى، وتنتج الموارد البشرية وهي الأهم.

- الانخراط في الشأن العام، المواطنة والشراكة في الوطن تترجم إلى إيجابية وانخراط مكثف في الشأن العام مع تغليب للمصلحة الوطنية، ويشمل كل جهد يعود بالنفع على الوطن والمواطنين.

- العمل على تحصين الحياة السياسية من التعصب الحزبي والطائفي والجهوي، فضلا عن الانتهازية والوصولية والنفاق والتملق والترّج، والحذر من عودة الاستبداد على يد نخب وأحزاب غير مبرأة من الدكتاتورية والإقصاء حتى في إدارة شؤونها.

- تحديث وتشبيب الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني ودفعها باتجاه الانفتاح ومقاومة الانغلاق والتعصب، ويشمل ذلك التصويت الواعي في الانتخابات على أساس البرامج والمؤهلات والأداء والإنجازات.

إن المجتمع المدني الفعال والمستقل عن هيمنة الحكومة والأحزاب الحاكمة هو أكبر شرط وضمنان للديمقراطية وحقوق الانسان والنهوض والتقدم، وضد انحرف السياسة وتغول السلطة، ويجعل المجتمع أكثر تماسكا وأقل اعتمادا على الحكومة وأقل تأثرا بتقلبات السياسة، فيحتاج الاهتمام المتعاظم بالسياسة إلى ترشيده وفعل مؤثر يوجه السياسيين والسياسات لخدمة الشعب والوطن، حتى لا يكون ضرره أكبر من نفعه.